Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر برامج الإستثمارات العمومية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر
- دراسة تحليلية للفترة من 2001-2024

تحت إشراف :

- مليكش
كاهنة
د.- عبيدات
عبد الكريم
- عزي خدوجة

- **لجنة المناقشة:**

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. ضيف أحمد	أستاذ	جامعة البويرة	رئيسا
د.عبيدات عبد الكريم	أستاذ محاضر-أ-	جامعة البويرة	مشرفا
د. بلحنيش عبد الرحمان	أستاذ محاضر –ب-	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

.

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله الواسع ونعمته الشاسعة وتيسيره وتوفيقه وعونه لنا على اتمام هذا العمل المتواضع.

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتنا ومشرفنا الدكتور **"عبيدات عبد الكريم"** على التوجيهات ونصائحه القيمة ومعاملته الطيبة والشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دون أن ننسى الطاقم الإداري بأكمله.

إهداء

الحمد لله الذي يسر البدايات وأتم بالتفوق النهايات، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع أهدي ثمرة جهدي إلى :

أغلى مافي الوجود أمي حفظها الله

رمزي في الوجود وقدوتي في الحياة أبي الحبيب حفظه الله

وإلى سندي ومن شجعني على اكمال دراستي زوجي الغالي "سليم"
إلى من حلت بركة وجودهم في حياتي ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري
أولادي: فرح، معتز، يزن وبراء
إلى من جمعني وإياهم سقف واحد وكانوا أحسن عون، أفضل دعم إخوتي وأخواتي
خاصة المدللة "سامية"
إلى زميلتي في البحث كاهنة
وإلى كل عائلة زواتيني، عزي
إلى من نسيهم قلمي وضمهم قلبي.

- خدوجة-

إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح

بكل تقدير وعرفان

أهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى مدرستي الأولى في الحياة "روح أمي الغالية" رحمها الله

إلى والدي الكريم حفظه الله لنا وأطال الله في عمره

إلى سندي وتوأم روحي زوجي الغالي، شكرا لك لما قدمته لي طوال فترة دراستي من دعم معنوي ومادي، وعلى ثقتك بنجاحب ودفعتني نحو الأفضل، نعم الزوج والصدي.

إلى من حلت بركة وجودهم في حياتي وملأت ضحكاتهم الجميلة عمري،

أولادي الأعزاء: "سامي، إيراث، قايا" حفظكم الله ووفقكم.

إلى إخوتي وأخواتي وخالتي

إلى أختي ورفيقتي "خديجة"

إلى كل الأشخاص الذي أحمل لهم كل التقدير والإحترام.

ـ كاهنة ـ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر وعرفان الإهداء فهرس المحتويات قائمة الأشكال قائمة الجداول	
مقدمة:	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام وعلاقته بالمتغيرات المربع السحري لكالدور	
تمهيد:	02
المبحث الأول: الإنفاق العام كأداة اساسية في السياسة المالية	03
المطلب الأول: ماهيةالسياسة المالية وادواتها	03
الفرع الأول: تعريف السياسة المالية	03
الفرع الثاني: اتجاهات السياسة المالية	03
الفرع الثالث: ادوات السياسة المالية	04
المطلب الثاني: النفقات العامة	05
الفرع الأول:تعريف النفقات العامة وخصائصه	05
الفرع الثاني:اصناف النفقات العامة	06
الفرع الثالث:ظاهرة زيادةالنفقات العامة	07
المبحث الثاني: عموميات حول مربع كالدور السحري	09
المطلب الأول:مفهوم المربع السحري لكالدور	09
الفرع الأول: تعريف المربع السحري لكالدورو مبادئه	09
الفرع الثاني: قراءة الاهداف الاربعة الكالدورية	10
المطلب الثاني: تحليل عناصر المربع السحري لكالدور	13
الفرع الأول: تحليل التمثيل البياني لمتغيرات المربع السحري لكالدور	13
الفرع الثاني: مربع كالدور هل هو سحري	16
المبحث الثالث: أثر الإنفاق على متغيرات المربع السحري لكالدور	19
المطلب الأول: علاقة الإنفاق العام بالبطالة والتضخم	19
الفرع الأول: علاقة الإنفاق العام بالبطالة	19
الفرع الثاني: علاقة الإنفاق العام بالتضخم:	20
المطلب الثاني: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات	21

فهرس المحتويات:

الفرع الأول: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي	21
الفرع الثاني:علاقة الانفاق العام بميزان المدفوعات	22
خلاصة:	24
الفصل الثاني: مضمون برامج الإستثمارات العمومية وتقييمها طبقا لمربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2001-2024	
تمهيد:	26
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبرامج الاستثمارات العمومية	27
المطلب الأول: برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2001-2009:	27
الفرع الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	27
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	29
المطلب الثاني: برامج الاستثمارات 2010-2019	30
الفرع الأول: برنامج توطيد النمو 2010-2014	31
الفرع الثاني: المخطط الخماسي 2015-2019	32
المطلب الثالث: نموذج النمو الجديد 2020- 2024	34
المبحث الثاني: دراسة تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي (متغيرات كالدور السحري) في الجزائر خلال الفترة (2001-2024):	36
المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	36
الفرع الاول:مرحلة 2000-2010	36
الفرع الثاني : مرحلة 2010-2020	38
الفرع الثالث: مرحلة 2020-2024	39
المطلب الثاني: عرض تطور معدلات البطالة من 2001-2024	41
الفرع الأول: معدلات البطالة من 2001 إلى 2004:	41
الفرع الثاني: معدلات البطالة من 2005 إلى 2009:	41
الفرع الثالث: معدلات البطالة سنة 2010 إلى 2014:	42
الفرع الرابع: معدلات البطالة من 2015 إلى 2019:	43
الفرع الخامس: معدلات البطالة 2020-2024	43
المطلب الثالث: عرض تطور معدلات التضخم للفترة من 2001-2004	44
الفرع الأول: عرض تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2004	44
الفرع الثاني: عرض تطور معدلات التضخم من 2005-2009	45
الفرع الثالث: عرض تطور معدلات التضخم في الجزائر 2010-2014	46
الفرع الرابع: عرض تطور معدلات التضخم في الجزائر 2015-2019	46

فهرس المحتويات:

الفرع الخامس: عرض تطور معدلات التضخم في الجزائر 2020-2024	47
المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من2001-2024	48
الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2001 إلى 2008	48
الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2009-2014	50
الفرع الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2015-2019	51
الفرع الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2020-2024	52
المبحث الثالث: تقييم برامج الاستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدور السحري في الجزائر للفترة 2001-2024	54
المطلب الأول: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور السحري 2001-2004	54
المطلب الثاني: تحليل أداء برنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2005-2009	56
المطلب الثالث: تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور السحري2010-2014	57
المطلب الرابع: تحليل أداء البرنامج الخماسي من خلال مربع كالدور للفترة 2015 2019	58
المطلب الخامس: تحليل أداء برنامج النمو الجديد من خلال مربع كالدور للفترة 2020 -2024	60
الفرع الاول: تحليل اداء برنامج النمو الجديد من خلال مربع كالدور للفترة 2020 -2021	60
الفرع الثاني: تحليل أداء برنامج النمو الجديد من خلال مربع كالدور 2022-2023	62
الفرع الثالث: تحليل أداء برنامج النمو الجديد المتوقع لسنة 2024من خلال مربع كالدور	63
خلاصة	65
الخاتمة	66
قائمة المراجع	71

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (01): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	28
02	الجدول رقم (02): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	30
03	الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)	32
04	الجدول رقم (04): القطاعات الرئيسية للمخطط الخماسي 2015-2019	33
05	الجدول رقم(05) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2001-2004	36
06	الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2009	37
07	الجدول رقم (07): معدل النمو الاقتصادي 2010-2014:	38
08	الجدول رقم (08): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015-2019	39
09	الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي (2020-2024)	40
10	الجدول رقم (10): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001-2004).	41
11	الجدول رقم (11): تطور معدلات البطاله في الجزائر (2005-2009)	41
12	الجدول رقم (12): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010-2014).	42
13	الجدول رقم (13): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2015-2019):	43
14	الجدول رقم (14): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2021-2024):	43
15	جدول رقم (15) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2004	44
16	الجدول رقم(16) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	45
17	الجدول رقم (17) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014	46
18	الجدول رقم (18) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	47
19	الجدول رقم (19) : معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2021-2024	47
20	جدول رقم (20) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)	61
21	جدول رقم (21) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2005-2009)	62
22	جدول رقم (22) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014)	62
23	الجدول رقم (23) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2015-2019)	63
24	جدول رقم (24) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2020-2021)	65
25	جدول رقم (25): متغيرات كالدور بالجزائر للفترة (2022-2023)	66
26	الجدول رقم (26): متغيرات مربع كالدور المتوقع بالجزائر للفترة 2024	68

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01) التمثيل البياني للمربع السحري لكالدور	14
02	الشكل رقم (02): سياسة كينز لتحفيز الطلب بهدف النمو.	20
03	الشكل رقم (03): تمثيل بياني حول تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي (2005-2009):	37
04	الشكل رقم (04): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2001-2004	56
05	الشكل رقم (05) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005-2009	57
06	الشكل رقم (06): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014	59
07	الشكل رقم (07) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019	60
08	الشكل رقم (08) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2020-2021	62
09	الشكل رقم (09): تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2022-2023	63
10	الشكل رقم (10): مربع كالدور المتوقع بالجزائر لسنة 2024	65

ملخص

أولا: باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر البرامج التنموية على متغيرات المربع السحري لكالدور على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من2001الى غاية2024، وحسب الدراسة تبين أنه يصعب الوصول الى مثالية متغيرات المربع السحري لكالدورفي نفس الوقت، حيث عند حدوث انتعاش في بعض محاور المربع الكالدوري يظهر تدهورا في محاور أخرى في نفس الفترة .

والبرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ 2001حسب دراستنا كان من الممكن ان تحقق نتائج إيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أنها في الواقع تفتقر للفعالية في الميدان وذلك بسبب نقص الرقابة علي تسيير المشاريع المبرمجة والاستيراد المفرط للسلع كسر المنتوج الوطني بالاظافة الى الاعتمادها المفرط على عائدات الحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، دون ان ننسى الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 .

أي أن مثالية المربع السحري لم تتحقق كاملة في الاقتصاد الجزائري، وعليه نوصي بضرورة توفير ظروف ملائمة لضمان فعالية أداء مربع كالدور السحري،البدا ببناء قاعدة اقتصادية قوية من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة تعزز أداء النمو الاقتصادي وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

- مربع كالدور السحري، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، البطالة، التضخم ،الاستثمارات العمومية.

Abstract in English :

This study aims to analyze the impact of development programs on the variables of the magic square of Caldor on the Algerian economy during the period (2001-2024), According to the stady,it was found that it is difficult to reach the ideality of the variable of the magic square for each period, at the same time, as when recovery occurs in some axes of the Caldor square , a deterioration appears in another axis for the sime period.

We also found that development programs enable positive results in various economic and social fields, however, in reality, it lacks effectiveness in the field,due to the lack of control over the management of programmed projects and the excessive import of goods that destroy the national product, in addition to the excessive reliance on fuel revenues that are subject to shoks frome time to

time , which negatively affects their achievement , without forgetting the global health crisis covid-19.

That is, the perfection of the magic square has not been fully realized in the Algerian economy, and therefore we recommend the need to provide appropriate conditions to ensure the effectiveness of the performance of the square such as the magic role, and the inevitability of diversifying the Algerian economy through deep economic reforms that enhance the performance of economic growth and wealth creation outside the hydrocarbon sector.

Keywords:

- The magic square of Kaldor, economic growth, balance of payments, unemployment, inflation ,public investments.

مقدمة

مقدمة:

اختلف المفكرون الإقتصاديون في كيفية تحقيق التوازن الإقتصادي خاصة في ظل التطورات، الأزمات والصدمات الإقتصادية التي تعرضت لها جل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتسعى السياسة الإقتصادية لأي دولة إلى تحقيق أربع أهداف كلية تمثل التوازن الإقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، المتمثلة في إستقرار مستويات الأسعار ومحاربة البطالة وتحقيق نمو إقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي من خلال المحافظة على إستقرار أسعار صرف العملة.

الجزائر كغيرها من الدول كانت ولا زالت عرضة لمختلف الصدمات الإقتصادية وهذا بسبب اعتماد إقتصادهاعلى عائدات المحروقات ،وهو القطاع الوحيد الذي ينعش ميزانية الدولة وتعتمد عليه الدولة في تسيير نفقاتها وهو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي، ومع تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية وإنعكاساته السلبية على الميزانية العامة ، عجزت الدولة على تغطية النفقات العامة المتزايدة لذلك، سعت الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والمتمثلة في رفع النمو الإقتصادي ومحاربة التضخم والبطالة وتحقيق التوازن الخارجي حيث رصدت مبالغ مالية ضخمة للقيام بتنفيذ مختلف برامج الإستثمارات من أجل بناء هيكل إقتصادي متنوع ومتوازن يدعم تنافسية الإقتصاد الجزائري.

منذ سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة ، حيث سطرت برامج تنموية متسلسلة فيما بينها وخصصت لها مبالغ ضخمة، والتي عرفت ببرامج الإستثمارات العمومية، أطلق على أول برنامج إسم برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، البرنامج الثاني امتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 ويسمى بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، أما البرنامج الثالث امتد من سنة 2010 إلى سنة 2014 ويسمى برنامج دعم النمو الإقتصادي، أما البرنامج الرابع امتد من سنة 2015 إلى سنة 2019 سمي بالبرنامج الخماسي، وأخيرا نموذج النمو الجديد من سنة 2020 إلى سنة 2024.

1- الإشكالية:

ومن خلال ما تم عرضه تتبلور إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالتالي:

- مامدى تأثير برامج الإستثمارات العمومية (2001-2024) على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية:

بهدف الإجابة عن إشكالية الدراسة والإلمام بها، تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في تحديد منهجية الدراسة.

- ما المقصود بالإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور؟

- ما مدى تحقيق نتائج برامج الإستثمارات العمومية بالجزائر لمثالية شكل مربع كالدور السحري خلال الفترة(2001-2024).

3- فرضيات الدراسة:

تم الإعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من الفرضيات والتي نختبر صحتها من خلال المنهجية المتبعة وأدوات التحليل المستخدمة في هذه الدراسة، ويمكن تلخيص هذه الفرضيات كما يلي:

- يعتبر الانفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والمتمثلة في متغيرات المربع السحري لكالدور(معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات).
- يعد الإنفاق العام العنصر الوحيد و الأساسي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

- يختلف تأثير برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور السحري للفترة الممتدة من 2001 الى 2024 من برنامج تنموي إلى آخر.

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه، حيث تحتل السياسة المالية مكانة كبيرة في الدول النامية، والجزائر إهتمت بالسياسة المالية لتطوير إقتصادها كما يعتبر موضوعنا مهما لصانعي السياسات الإقتصادية لفهم وتحليل الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية وتصميم إستراتجيات فعالة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف الأساسية للبحث والمتمثلة في:

- التعرف على مفهوم السياسة المالية باعتبارها أهم سياسة يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

- التعرف على مفهوم الإنفاق العام باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية.

- التعرف على مفهوم المربع السحري لكالدور ومتغيراته، وعلاقة الإنفاق العام بمتغيرات مربع كالدور السحري.

- استعراض البرامج التنموية للإستثمارات العمومية التي بدأتها الجزائر بداية من سنة 2001 من خلال الوقوف على أهم ما جاء في هذه البرامج.

- تقييم مختلف هذه البرامج العمومية من (2001-2024) وهذا من خلال دراسة أربع متغيرات إقتصادية رئيسية والمتمثلة في النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات والتي تعرف بمربع كالدور السحري.

- تحليل تطور المتغيرات الإقتصادية لمربع كالدور للفترة 2001-2024.

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لكل عمل وبحث مبرارته وممهداته لقيام الباحث به، ويرجع اختيارنا للموضوع وأسباب الدراسة لعدة أسباب منها شخصية وموضوعية:

- يندرج الموضوع ضمن صميم التخصص.
- الميول الشخصي لدراسة السياسة الإقتصادية.
- يعتبر الموضوع من المواضيع المهمة والحساسة في الوقت الراهن الذي تشهده الجزائر.
- معرفة المؤشرات الإقتصادية الأربعة التي يعتمد عليها مربع كالدور من أجل تحقيق المثلوية.
- التعرف على أثر برامج الإستثمارات العمومية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري خلال فترة الدراسة (2001-2024).
- المساهمة في إثراء الساحة الفكرية الجامعية.

7- المنهج **المتبع**:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد كان ذلك كالتالي:

يهدف إلى تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبيه الفكري والمفهومي، والتعرف على مختلف برامج الإستثمارات العمومية بالجزائر خلال فترة 2001-2024، بالإضافة إلى التعريف بمختلف المتغيرات المكونة لما يعرف بمربع كالدور السحري.

وذلك من خلال تحليل مختلف برامج الإستثمارات العمومية على مختلف المتغيرات الإقتصادية (البطالة، النمو الاقتصادي، التضخم وميزان المدفوعات)، وربطها بالواقع من تحليل الإحصائيات والأرقام والبيانات المتعلقة بها.

8- حدود الدراسة:

من الناحية المكانية تناولت الدراسة أثر برامج الإستثمارات العمومية على المتغيرات الاإقتصادية لمربع كالدور السحري في الجزائر.

أما من حيث حدود الدراسة زمنيا: فقد اشتملت على الفترة الممتدة ما بين (2001 إلى 2024).

9- الدراسات السابقة:

تم دراسة هذا الموضوع محاولة منا لتوسيع المعارف المكتسبة سابقا وكذا كإضافة من الدراسات السابقة في هذا المجال، وكأمثلة على ذلك:

1- دراسة أحمد ضيف، أطروحة دكتوراه، تحت عنوان أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 2015، والتي بينت مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر في تلك الفترة كما اقترحت أيضا بعض الأليات التي تحقق من هذه السياسة اتجاه تحقيق النمو الإقتصادي من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر؟، وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو إقتصادي مستديم؟

من خلال النظريات المفسرة للنمو والتنمية، وأثر السياسة المالية على النشاط الإقتصادي ومعرفة أثر السياسة الإقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس تطور إقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية.
- إن تحليل بعض المعطيات الإحصائية فيما يخص المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي، بينت لنا مدى إهتمام الدول المتقدمة بهذه المحددات الحديثة عكس الدول النامية.

إن ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة الذكر ، هي إضافة المتغيرات الإقتصادية الأخرى لمربع كالدور السحري والمتمثلة في التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات.

2- دراسة عبد الصمد سعودي، أطروحة دكتوراه، تحت عنوان تقييم برامج الاستثمارات العمومية وإنعكاساتها على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر (2014-2001)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2016، ولقد وضحت هذه الدراسة مدى مساهمة البرامج الإستثمارية العمومية المطبقة بالجزائر في تلك الفترة في زيادة معدل النمو الإقتصادي والتشغيل من خلال الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت برامج الإستثمارات العمومية بالجزائر إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل خلال الفترة (2014-2001)؟، حيث اعتمد الباحث في دراسته على الجانب النظري والتطبيقي من خلال مفهوم النمو الاقتصادي والتشغيل وأهم إسهامات البرامج الإستثمارية العمومية وإنعكاسها على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- تنامي الدور الإقتصادي للدولة، ففي كل الإقتصاديات المتقدمة ورغم توجهاتها الليبرالية الداعية إلى الحرية الإقتصادية.
- تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام للوصل إلى الهدف المنشود.
- وجود علاقة طردية بين معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل وحجم الإستثمارات العمومية في الجزائر.

أما الدراسة الحالية فهي تختلف عن هذه الدراسة حيث ركزنا على الدراسة التحليلية وكذلك على أثر البرامج التنموية على كل أهداف السياسة الإقتصادية الكلية و المتمثلة في النمو الإقتصادي، والبطالة، والتضخم وميزان المدفوعات

3- دراسة نور الهدى مخلفي، مذكرة ماستر، تقييم برامج الإستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة الممتدة (2019-2001)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، والتي بينت مدى تأثير البرامج الإستثمارية العمومية على

متغيرات مربع كالدور السحري، من خلال الإشكالية التالية: ما مدى تأثير برامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر؟، اعتمدت الباحثة في دراستها على الجانب النظري و التطبيقي لهذا المربع السحري ومتغيراته، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- اعتماد الدولة في تمويل البرامج التنموية على مصدر وحيد هو عائدات قطاع المحروقات، مما يجعل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية مرهونة بتقلبات أسعار البترول.

- يجب تنمية الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وضرورة التنويع الإقتصادي لمواكبة التطورات في الإقتصاديات العالمية الراهنة.

إن ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة الذكر هو الفترة الزمنية المحددة للدراسة، الدراسات تمتد من 2001 إلى 2019، في حين امتدت دراستنا إلى غاية 2024.

بالإضافة إلى استخدام نموذج :

Générateur de Carré Magique de Nicholas Kaldor

لتحليل أثر البرامج على متغيرات مربع كالدور السحري.

10- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول:** احتوى هذا الفصل على أدبيات الدراسة حول السياسة المالية وأهم أدواتها الإنفاق العام كذلك متغيرات المربع السحري لكالدور كخلفية نظرية، ثم قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول "الإنفاق العام كأداة فعالة في السياسة المالية"، أما المبحث الثاني جاء بعنوان عموميات حول المربع السحري لكالدور"، أما المبحث الثالث عنوانه هو العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور.

- **الفصل الثاني**: جاء تحت عنوان: "مضمون برامج الإستثمارات العمومية وتقييمها طبقا لمتغيرات مربع كالدور السحري"، قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية وفقا لمتطلبات الدراسة، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لبرامج الاستثمارات العمومية (2024-2001)، أما المبحث الثاني جاء بعنوان "تطور التغيرات الاقتصادية لمربع كالدور في الجزائر (2024-2001)، أما المبحث الثالث عنوانه :"تقييم برامج الإستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدور السحري".

وفي الأخير توجنا هذه الدراسة بخاتمة تم التطرق فيها إلى أهم النتائج والتوصيات والإقتراحات وصولا إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للإنفاق العام وعلاقته بمتغيرات المربع السحري لكالدور

تمهيد:

تُشكل السياسة الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية للسياسات الشاملة التي تتبناها الدول، وذلك بهدف الحفاظ على ثبات وتوازن الأنشطة الاقتصادية. كما تسعى من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يُعد غاية مشتركة بين جميع المجتمعات، على الرغم من تنوع الأنظمة الاقتصادية، والمعتقدات الإيديولوجية، والفترات التاريخية.

الإنفاق العام من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمه الدولة كأداة هامة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية وقد جمع نيكولاس كالدور فيما يسمى بالمربع السحري لكالدور، والتي تعبر عن الأهداف الأربعة الكبرى للسياسة الإقتصادية وتوضح الحالة العامة للوضع التنموي للبلدان، وتشمل هذه االغايات تعزيز النمو الاقتصادي، والقضاء على البطالة، وضمان استقرار الأسعار بشكل عام، وكذلك تحقيق التوازن في الاقتصاد الخارجي من خلال موازنة ميزان المدفوعات."

من أجل إلقاء الضوء على هذه الجوانب يتناول الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق العام وعلاقته بمتغيرات المربع السحري لكالدور وينقسم إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: الإنفاق العام كأداة اساسية في السياسة المالية.

المبحث الثاني: عموميات حول المربع السحري لكالدور

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور.

المبحث الأول: الإنفاق العام كأداة أساسية في الساسية المالية

للسياسة المالية دور بارز في تحقيق التوازن على مستوى الاقتصادي الكلي، خاصة بعد بروز نظرية كينز، أصبحت أدوات السياسة المالية جد مهمة في تسيير اقتصاد الدول خاصة الإنفاق العام.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأدواتها

تعتبر السياسة المالية لأي دولة مرأة تعكس ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الاول: تعريف السياسة المالية وأهدافها

1- تعريف السياسة المالية:

هو علم يستهدف جمع الأموال اللازمة من أجل تغطية النفقات العامة بعد توزيع عبئها على المواطنين، وتتطور مع تطور الدولة وقد تكون حسب وظيفة الاقتصاد والمجتمع.

2- أهداف السياسة المالية:

- تهدف المالية العامة إلى تغطية النفقات العامة.
- تحقيق التوازن في الإنفاق العام بين الإستهلاك والاستثمار
- تحقيق التوازن والتكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام.

- عمل الدولة عن طريق الإنفاق على رفع الدخل الوطني من خلال الإقتطاعات الضريبية من الأفراد والمؤسسات لإنفاقها على مشاريع تعود بالنفع العام.
- العمل على تحقيق التوازن المالي وذلك بالاستخدام العقلاني لموارد الخزينة العامة[1].

الفرع الثاني: اتجاهات السياسة المالية

تنتهج السياسة المالية اتجاهين متعاكسين حسب الظروف الاقتصادية للبلاد، سياسية توسعية أو سياسية انكماشية:

1- السياسة المالية التوسعية:

تستخدم هذه السياسة في حالة الكساد أو الركود الاقتصادي لدولة ما، مما يؤدي إلى زيادة البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وينتج عنها تراجع الطلب الكلي، وتقوم الدولة في هذه الحالة بالتدخل عن طريق تطبيق سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب، وبالتالي رفع مستوى الإنتاج والدخل وهذا ما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وزيادة النمو الاقتصادي من أجل تحفيز الطلب، تعمل الحكومة على زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب والرسوم أو العمل بالأداتين معا.

2- السياسة المالية الانكماشية:

وفي هذه الحالة نلاحظ زيادة معدل التضخم أي ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يؤدي إلى التأثير سلبا على الاقتصاد الوطني ولهذا يجب على الحكومة التدخل من أجل تقليص فائض الطلب الكلي وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو العمل بالأداتين معا[2].

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية

تتكون السياسة المالية على أداتين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهما من العناصر المكونة للموازنة العامة.

1- الإيرادات العامة:

1-1- تعريف الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة من المصادر التي تعتمد عليها الدولة للحصول على أموال تكفي لمواجهة النفقات العامة المتنوعة، بمعنى أن الإيرادات العامة هي كل الأموال التي تتحصل عليها الدولة لتغطية نفقاتها بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[3].

1-2- تقسيم الإيرادات العامة:

يمكن تقسيمها حسب مايلي:

أ- الإيرادات العادية والإستثنائية:

- **الإيرادات العادية:** تتميز بإستمراريتها أو استعمالها بصفة دائمة كما أن الدولة قد تلجأ إليها بكثرة.
- **الإيرادات الإستثنائية:** تلجأ إليها الدولة عندما نلاحظ عدم وجود المصادر العادية بصفة كبيرة أو غير كافية ومن أهم هذه المصادر القروض، إصدار نقدي جديد.

ب- الإيرادات الاقتصادية والسياسية:

الإيرادات الاقتصادية تحصل عليها اتلدولة عادة نتيجة بيع أو تأجير أملاكها تطبيقا لقانون العرض والطلب.

أما الإيرادات السياسية فهي تتميز بعنصر الإلتزام الذي تستعمله الدولة لتمويل خزينتها.

إن أهم إيرادات الدولة من خلال قطاعاتها المنتجة قم هناك المبالغ المتحصل عليها بطريقة مباشرة وغير مباشرة مثل: غرامات المخالفات أي المبالغ المدفوعة من طرف الناس من عدم تطبيق القانون[1].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1 ، الاسكندرية،مصر، 2010، ص56.

[2]- J. BREMONO, A.GELEDAN, **Dictionnaire economique et Sociale**, edition hatier, France metropolitaine , janvier 1981 , P101.

[3]- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص41.

جـ- إيرادات ممتلكات الدولة:

كل ماهو عقاري أو منقول تمتلكه السلطة العامة ويتم عمله للحصول على إيراداتها تنقسم هذه الممتلكات إلى نوعين:

- **الدومين العام:** أملاك عامة وهي مجموعة من الأملاك المخصصة في الاستعمال العام يستفيد منها كافة المواطنين مثل: الطرق، الجسور، المتاحف... إلخ.

- **الدومين الخاص:** أملاك خاصة وهو يكون تحت تصرف الهيئة العامة ويستفيد منها المواطنون بطريقة غير مباشرة مثل: المباني السكنية، الأراضي الزراعية، أبار البترول، المرافق الصناعية والتجارية المستعملة من طرف الدولة.

ج- الرسوم: هي كل المبالغ التي يدفعها الأفراد إلى الدولة مقابل خدمة.

د- الضرائب: تعتبر من أهم إيرادات الدولة وهو مبلغ نقدي تفرضه الدولة على الأفراد والمؤسسات بطريقة اجبارية ونهائية دون مقابل من أجل تغطية النفقات مثل الضرائب على الدخل، والضرائب على الفوائد المؤسسات، وتعمل على توزيع الأعباء العامة بين المواطنين بطريقة قانونية وسنوية حسب قدراتهم[2].

2- النفقات العامة: سنتطرق في المطلب الثاني لإلى دراسة النفقات العامة بالتفصيل لكونه عنصر أساسي في موضوع دراستنا.

3- الموازنة العامة: تعتبر الميزانية العامة وثيقة تقديرية للنفقات والإيرادات العامة أي أنها مجموع الأموال التي تتحصل عليها خزينة الدولة ومجموع الأموال التي تنفقها لتغطية الحاجات العامة، وكل سنة يتم تحضير ميزانية الدولة وقانون المالية وهذه الدراسة لا تتم إلا بعد دراسة ميزانيات الولايات والبلدان.

المطلب الثاني: النفقات العامة

تعتبر النفقة العامة منذ القديم وسيلة تستخدمها الدولة لإشباع اتلحاجات العامة وقد تغيرت حدودها وحجمها عبر الزمن، وقد أصبحت في الدولة المتدخلة تشمل مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وخصائصها

1- تعريف النفقات العامة: هي كل مبلغ نقدي تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها بهدف تحقيق منفعة عامة[3].

نستخلص من هذا التعريف:

- **الخصائص العامة للنفقة العامة:** وهي كالتالي:

أ- استعمال مبلغ نقدي:

وهذا يعني استبعاد الإمتيازات الغير النقدية التي تقدمها الدولة في ظروف خاصة لبعض الأشخاص.

ب- صدور النفقة من هيئة عامة: أي أن الخدمات المنجزة من طرف الدولة تحقق فعلا منفغعة عامة يستفيد منها أكبر عدد ممكن من المواطنين.

جـ- استهداف تحقيق منفعة عامة: يستفيد منها أكبر عدد من المواطنين[4].

الفرع الثاني: أصناف النفقات العامة

تتعدد أشكال النفقات العامة حسب تنوع طبيعتها وأغراضها حيث يمكن ذكر النفقات التالية:

1- النفقات العادية والغير العادية:

أ- النفقات العادية: يقصد بالنفقات العادية مجموعة من الإعتمادات المتكررة والمتجددة في ميزانية الدولة مثل ميزانيات الموظفين، المنح بمختلف أنواعها وتمول بمصادر عادية مثل: الضرائب، مداخل الدولة[5].

---

[1]- زواش زهير، **محاضرات في المالية العامة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، 2008-2009 ، ص ص09-60.

[2]- عبد المجيد قدي، مدخل السياسة الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص180.

[3]- أحمد خلف حسين الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، الطبعة 01، المسلة للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2022، ص05.

[4]- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975، ص ص17-18.

[5]- Jaques Percebois, **Economie des Finances publiques**, editeur colin France ,1991,P13.

ب- النفقات الغير العادية: يقصد بالنفقات الغير العادية تلك التي تحدث في فترات معينة، لإما بقرار الدولة أي تقديرات جديدة، إما تحدث بصورة فجائية كالإعتمادات المخصصة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتمول بالقروض، والإصدار النقدي الجديد.

2- النفقات المنتجة والغير المنتجة[1]:

أ- النفقات المنتجة: يقصد بالنفقات المنتجة تلك التي ينتظر منها تحقيق ربح مثل: بناء مصانع.

ب- النفقات الغير المنتجة: هي تلك التي لا تحقق أرباح أو تلك التي تحققه في المدى الطويل مثل شق الطرق، المرافق الاجتماعية... إلخ.

3- النفقات حسب الأغراض: بمعنى أن هناك نفقات اقتصادية، اجتماعية وإدارية.

أ- النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تتدفع قصد التنمية كبناء المؤسسات المنتجة.

ب- النفقات الاجتماعية: هي تلك النفقات التي تدفع للمصلحة الاجتماعية مثل: بناء السكن، مستشفيات... إلخ[2].

ج- النفقات الإدارية: وهي كل النفقات الخاصة بالخدمات أو الجماعات المحلية (البلدية).

4- النفقات القومية والمحلية

أ- النفقات القومية: تتكفل بها السلطة المركزية (الوزارة).

ب- النفقات المحلية: فهي تلك التي تقوم بتا الهيئات المحلية (البلدية، الولاية).

يمكن تقسيم هذه النفقات حسب فقرات للميزانية أي ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

- قسم التسيير والتجهيز: يتناول هذا القسم توزيع النفقات حسب المصالح أو القطاعات ويتكون هذا التقسيم من الاسس الأربعة الأولى للميزانية، أي أنها أيضا تلك النفقات الخاصة للإستغلال وتمثل استثمارات الدولة والإعانات الإستثمارية مثل: إقامة المباني، شق الطرق، استيراد الأثاث والتجهيزات.

الفرع الثالث: ظاهرة ازدياد النفقات العامة

1- الأسباب الاقتصادية:

إنها عناصر الإنتاج واللتوزيع والاستهلاك المؤثرة على مستوى معيشة الأفراد ونذكر من أهمها.

أ- توسيع نطاق المشاريع العامة:

يقصد بذلك استثمارات جديدة، كخلق هياكل صناعة وتجارية جديدة تساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد وجودة الإنتاج وكل هذا يتطلب اتفاق جديد تتحمله خزينة الدولة.

ب- التطور التكنولوجي: يستدعي هذا الأمر اقتناء أحدث الإختراعات والتقنيات الجديدة بهدف تحسين جودة الإنتاج ونوعيته وربح الوقت، وفي بعض الأوقات تقوم الدولة بتشجيع البحث العلمي عن طريق خلق معاهد متخصصة وتنفق على إطاراتها وتجهيزها بأحدث التقنيات[3].

ت- المنافسة الاقتصادية: وهي نتيجة صراع بين الدول ومحاولة احتكارها للأسواق الخارجية وأخرى تعمل من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية.

ج- الثروة القومية: زيادة الحاجات لدى الشخص الطبيعي والمعنوي يعني زيادة الإنفاق. [4].

2- الأسباب الاجتماعية:

أ- ازدياد عدد السكان: النمو الديموغرافي السريع يستلزم زيادة الإنفاق العام وذلك بتوسيع نطاق الخدمات وتطويرها وزيادة نسبة الإستهلاك وطلب السكن.

ب- تطور الوعي الاجتماعي: هذا الأمر يختلف من بلد إلى أخر حسب نظامها وتطورها وهذا ما يتطلب تحسين خدمات وتوفير الكماليات.

3- الأسباب السياسية:

أ- تطور العلاقات الدولية: كلما تطورت هذه العلاقات بين الول كلما ازدادت نفقاتها العامة.

---

[1]- أعاد علي، حمود ، موجز في المالية والتشريع المالي، جامعة الموصب=ل، دار الكتاب، 1989، ص43.

[2]- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص20.

[3]- عبد العالي الكبان، مقدمة في علم المالية العامة في العراق، مطبعة وزارة المالية، العراق، 1977، ص148.

[4]-عبدالكريم صادق بركات، حامد عبد الحميد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1971، ص63.

ب- استقرار مبدأ مسؤولية الدولة: في الدول المعاصرة الخاضعة للقانون في تصرفاتها تطلب دائما بتعويض الأفراد أثناء تضررهم بحوادث استثنائية.

ب- زيادة الإنفاق العسكري: وهو ضرورة حتمية نتيجة الحروب السابقة ولتوقيف تكرارها مرة أخرى، لذا نجد أن كل الدول ترفع من حجم نفقاتها العسكرية لإقتناء أحدث الاسلحة مع تكوين قواتها البشرية.

4- الأسباب الإدارية والمالية:

وقد نلخص الأولى في زيادة نسبة التوظيف وزيادة الأجور وطبيعة التنظيم الإداري.

أما الأسباب المالية فهي تستخلص في فائض من الإيرادات وسهولة الإقتراض.

ومن بين أثار النفقات العامة نذكر الإنتاج أي تحقيق ربح مادي مباشر للدولة والدخل القومي وتوسيع في الإستهلاك[1].

المبحث الثاني: عموميات حول مربع كالدور السحري

تعمل السياسات الاقتصادية لكل دولة على تحقيق نمو اقتصادي، منتعش ورفع نسبة التشغيل بالتوازن مع استقرار الأسعار والوصول إلى التوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات ويمكن تلخيصها بمتغيرات المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور

يهدف المربع الكالدوري إلى تحقيق معدل بطالة منخفض ومعل تضخم مناسب للاقتصاد، ومعدل نمو اقتصادي مقبول وتحقيق توازن خارجي في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تعريف المربع السحري لكالدور ومبادءه

المربع السحري لكالدور هو عبارة عن نظرية اقتصادية تم اعدادها من طرف الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960[1]..

[1]- السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص ص31-32.

هو تمثيل بياني للوضعية الاقتصادية لدولة ما، خلال فترة زمنية في الغالب سنة.

عبارة عن رسم تخطيطي رباعي (Quadrilatère) الرؤوس يحتوي على النقاط الرئيسية لاهداف السياسة الاقتصادية وقد لخصها نيكولاس كالدور في أربع محاور وهي:

- النمو الاتصادي ويقاس بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB%) حدده كالدور بمعدل 6%.
- استقرار الأسعار ويقاس بمعدل التضخم وقد حدده كالدور مثلوي بمعدل 0%.
- العمالة الكاملة وتقاس بمعدل البطالة وقد حدده كالدور بمعدل 0%.
- التوازن الخارجي ويقاس من خلال التطلع إلى الرصيد الجاري للميزان التجاري زميزان المدفوعات (en % du PIB)، وقد حدده كالدور بين (-4% و+4%)[2].

يمكن القول أيضا على أن مربع كالدور السحري هو مؤشر على الصحة الاقتصادية للبلد أكثر من أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال الربط بين المحاور المكونة له، فإذا كان هناك معدل نمو اقتصادي مرتفع ويرافقه استقرار في المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل البطالة ورصيد حساب ميزان المدفوعات الخارجية موجب، فإن واجهة المربع السحري مهمة جدا وتدل على الكفاءة الجيدة للسياسة الاقتصادية

الفرع الثاني : قراءة للأهداف الأربعة الكالدورية

1: النمو الاقتصادي:

1-1- النمو زيادة تراكمية ومستمرة عبر الزمن:

يتحقق النمو الاقتصادي من خلال ضمان الزيادة المنتضمة والمستمرة نسبيا في الناتج الداخلي الإجمالي للاسعار الحقيقية عبر الزمن ثم زيادة مداخيل الأفراد والأمةككل[3].

1-2- النمو الاقتصادي مقرون دائما بمعدل النمو السكاني:

هذا يعني كل ما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان كلما كان ذلك أفضل لأنه يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي إذا تزيد الناتج الحقيقي للمجتمع وأصبح أكبر من معدل نمو السكان، طبعا مع توفير الخدمات الاجتماعية والإنتاجية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير المتجددة من الإنتهاء مثل المحروقات حاليا في الجزائر.

1-3- النمو ضروري للتنمية والتنمية ضرورية للنمو:

الهدف من النمو الاقتصادي هو التنمية الاقتصادية لبلد ما وتلبية الحاجات الأساسية للبقاء يحتاج إلى الحد الأدنى من الثروة، وعكس ذلك التنمية تصاحب النمو وتحسين الظروف المعيشية لبلد ما سيجعل من الممكن زيادة مستوى انتاجية، والنمو يقاس بالناتج المحلي المحلي الإجمالي الذي يمثل الثروة اللإجمالية للبلد في نهاية المطاف، لذا تعمل الدولة على تعزيز النمو المرتفع على المدى الطويل وهذا ما يسمى بالتنمية المستدامة[4].

1-4-يقاس النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي:

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي لحساب النمو والذي يساوي مجموع القيم المضافة في بلد معين في فترة زمنية معينة أي النمو الاقتصادي في التاريخ T يساوي إلى:

$$Taux\ de\ PIB = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}}$$

---

[1]- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برنامج تالإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة الفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 06، جامعة الشهيد، حمه لخضر بالوادي، الجزائر ، جوان 2007، ص217.

[2]- إبراهيم محمد، حسين سندس بهجة جميل، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام عن متغيرات المربع السحري لكالدور في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL) للمدة 1991-2017، مجلة جامعة دهوك، المجلد 22، العدد 01، اقليم كردستان، العراق، 2019، ص337.

[3]- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة 05، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص12.

[4]- عطية عبد الحق بو يوسفي عبد الحق، **دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1996-2017** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2019، ص31.

فكلما كان هذا المعدل أعلى يمكن للمستهلكين تغيير قراراتهم الإستهلاكية وتحسين أسلوب معيشتهم، وهناك، العديد من مصادر النمو الاقتصادي وعلى الحكومة أن تلعب دور مهم مثلا:

- تحفيز العمل والإنتاج.
- تسهيل الإجراءات الإدارية للإستثمارات الخاصة.
- تطبيق الإعانات وتخفيض أسعار الفائدة من أجل تحفيز زيادة الأعمال وتحفيز النمو الموسع Extensif.

لذلك تعتبر الإستثمارات العامة والخاصة من المحددات الممتازة للنمو الاقتصادي لأي بلد.

2- العمالة الكاملة: التشغيل الكامل[1].:

2-1- العاملة الكاملة يعني أقل معدل بطالة ممكن:

معدل البطالة لا يمكن أن يكون 0% رياضيا يمكن أن يقترب أكثر فأكثر من الصفر وإن كان كالدور يحدده كهدف مثلوي، ويطلق على هذا الهدف مصطلح التوظيف الكامل أو العمالة الكاملة ويكون ذلك من خلال الاستخدام التام لكل عوامل الإنتاج والتي من ضمنها العمل في العملية الإنتاجية.

2-2- العمالة الكاملة وعبء البطالة:

تعد العمالة الكاملة واحدة من أهم أداب السياسة الاقتصادية الكلية بسبب عبء البطالة وما تلحقه بالمجتمع من خسائر تقع على العاطلين عن العمل لذا تعمل الحكومات على وضع برامج التأمين ضد البطالة مثل: منحة البطالة للشباب، المدفوعات التحويلية المختلفة وعلميا معدل 3% و4% معدل مقبول في الاقتصاد الحالي.

2-3- العمالة الكاملة مفهوم واسع ومفهوم ضيق

وجود وظائف شاغرة تزيد من عدد البطالة:

- **المفهوم الواسع:** الإستعمال الكامل للطاقات الإنتاجية والبشرية بحيث لا تبقى موارده معطلة مما يحول دون تحقيق الناتج المحتمل في ظل الطاقات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.
- **المفهوم الضيق:** الإستعمال الكامل للطاقات الإنتاجية البشرية يعني العمل على تحقيق أدنى مستوى ممكن من البطالة، يرى بعض الاقتصاديين أن العمل المسموح به هو 2% وكاف لكي يعل الاقتصاد بكفاءة كاملة.

2-4- تقاس العمالة الكاملة بدلالة معدل البطالة:

- تقاس نسبة البطالة بعدد العاطلين عن العمل في القوى العاملة في تاريخ معين وهناك نوعان من البطالة:
  - البطالة الدورية وهي قصيرة الأجل
  - البطالة الهيكلية وهي طويلة الأجل.
- يحسب معدل العمالة على أنه نسبة الأشخاص العاملين في السكان في سن العمل وليس في القوى العاملة.

2-5- السعي الدائم على خلق فرص العمل:

من المطلوب على الحكومات السعي المستمر على خلق فرص العمل فمنذ عام 1945 التزمت دول الأعضاء في ميثاق الأمم المتحدة باعهمل على تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاداتها وهذا راجع إلى أسباب اجتماعية واقتصادية من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية[2].

3- استقرار الأسعار:

الحفاظ على القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين من خلال مكافحة التضخم

3-1- يتجلى استقرار الأسعار في معدل الضخم:

التضخم على الرغم من أضراره عموما على المجتمع غلا أنه لا يخلو من منافع ويمكن أن تنتفع منه فئتين إذن للتضخم مضار ومنافع.

أ- منافع التضخم:

---

[1]-فارس الشلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج للتشغيل للفترة 2005-2009 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستار في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص18.

[2]- نجيب رجب وضاح، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص21.

الفئة التي تزيد دخولهم بمعدل أسرع من معدل الأسعار.
- الفئة الذين بمقدورهم أن يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبيا قبل التضخم يستفيدون من رد قروض ذات فائدة منخفضة بنقود ذات قدرة شرائية أقل من قيمتها عند الإقتراض.

ب- أضرار التضخم:
- المقرضون بسعر الفائدة منخفض قبل التضخم لأنهم يردون قروضهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند عقد هذه القروضات.
- المتقاعدون والبنوك أكثر تضررا لأن المتقاعدون يتلقون دخلا ثابتا.
- البنك يقدم خدمات أسعارها ثابتة.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤثر على قدراتهم الشرائية، واستقرار الأسعار الأولية تعمل عليها البنوك المركزية، لمكافحة التضخم تم تحديد مؤشر أسعار عام بنسبة 2% كمعدل تضخم مثالي[1].

2-3- قياس معدل التضخم:
يقاس معدل التضخم بالإرتفاع العام في أسعار الإستهلاك، نستخدم التغيير في أسعار الإستهلاك (مؤشر أسعار الاستهلاك IPC (Indice des prix à la consommation) ويتحصل عليه من خلال مراقبة جميع أسعار السلع التي يحتاجها الأفراد.

$$Taux\ de\ IPC = \frac{IPC_t - IPC_{t-1}}{IPC_{t-1}}$$

4- التوازن الخارجي:

4-1- قراءة الأرصدة للميزان الخارجي:
- الميزان التجاري = صادرات البضائع – واردات البضائع.
- ميزان الخدمات = صادرات الخدمات – وارداتالخدمات.
- الميزان الخارجي = الميزان التجاري + ميزان المدفوعات.

ومن خلال هذه العلاقات يمكن الوقوف على الرصيد الحالي.
- الرصيد الحالي = الرصيد الخارجي + الرصيد في الدخل الأولي + الرصيد في التحويلات الجارية (Solde des transactions courante) (STC)[2].

4-2- اللاتوازن الخارجي يعني عجز أو فائض:
إذا لم يكن هناك فائض تجاري ولا عجز تجاري خطيرين على الاقتصاد الوطني لكن يمكن أن يكونا سببا لمشاكل أخرى مثلا:
- في حالة العجز: يؤدي إلى ضعف الصناعة ومبالغة في تقييم السلع المستوردة عوض الإنتاج المحلي.
- في حالة الفائض: أو نقص في الإستهلاك أو نقص في قيمة العمالة مما يسمح للأجانب في شراء الأداة السلعية للبلاد بأسعار منخفضة.

4-3- التركيز فقط على الميزان التجاري غير كاف:
لتقييم حالة بلد ما فيما يتعلق ببقية العالم، تطور مدخرات والمديونية، حصة رأس المال المحتفظ بها في الخارج فإن الميزان التجاري غير كاف بل هو مكون من عناصر الميزان الجاري أيضا وهو نفسه جزء من ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تحليل عناصر المربع السحري لكالدور

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل المتغيرات التي وضعها العالم الإنجليزي نيكولاس كالدور في التمثيل البياني المربع السحري ومعرفة لماذا هو سحري.

الفرع الأول: تحليل التمثيل البياني لمتغيرات المربع السحري لكالدور

[1]- علي اليوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، 1970-2009، مجلة الباحث، المجلد 2012، العدد 11، جامعة أدرار، الجزائر ـ، ديسمبر 2012، ص68.
[2]- ألقا إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار اغلنهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص48.

من الضروري تحديد الطريقة التي تم فيها تدرج محاور التمثيل البياني لمربع كالدور وذلك يكون بالإنتقال من المركز نحو الرؤوس أو من الأسوء إلى الأفضل حيث يحتوي الرسم البياني على أربع محاور.

الشكل رقم (01) التمثيل البياني للمربع السحري لكالدور

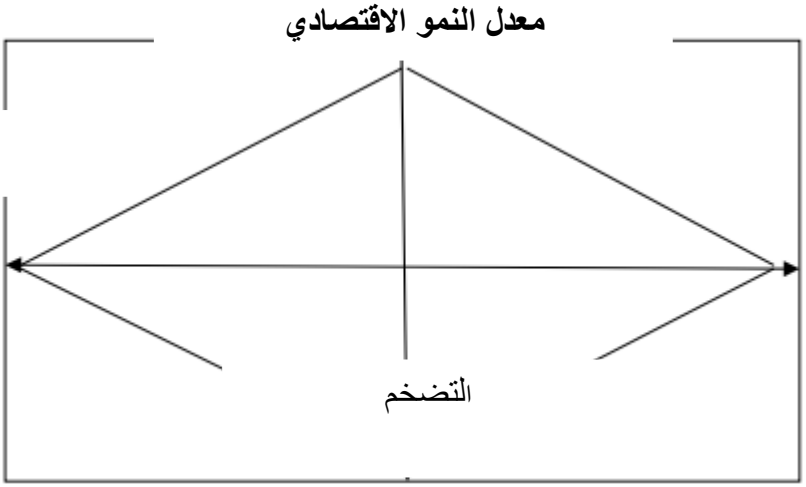

المصدر: من إعد ب لكالدور في الجزائر (2010-2000)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد 66 مصر، 2014، ص 92.

1- النمو الاقتصادي:

1-1- المفهوم العام للنمو الاقتصادي

هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان ويعتبر عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين وعناصره تتمثل في العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي وهناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي وهي النمو المخطط والنمو العابر والنمو الطبيعي[1].

1-2- تحليل النمو الاقتصادي حسب مربع كالدور السحري:

في الغالب النمو الاقتصادي ايجابي يتم إدراجه على محور الصادرات (التراتيب) ويمثل التغيير الإيجابي في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة معينة ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (PIB%).

يتدرج المحور تدريجيا من 0 إلى 4% لإظهار تحسن في الأداء لكن لمراعاة الاقتصاد الحالي يجب أن يتدرج المحور من قيمة سالبة، وقد حدده كالدور في أحسن الظروف عموما إلى قيم 6% ويجب أن يكون هذا المعدل أكبر من معدل النمو السكاني لنفس الفترة لهذا سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع لكن في الواقع يمكن أن يكون أكثر كما حدث في النمو الاقتصادي الصيني لعدة سنوات بمعدل 9% على التوالي.

2- العمالة الكاملة:

2-1- التعريف العام للبطالة:

البطالة بالتعريف العام هي كل شخص بالغ وقادر يبحث عن العمل بأجر محدد حسب البلد الذي ينتمي إليه ولا يجده لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة.

[1]- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1985، ص403.

- **أنواع البطالة**: يمكن التمييز بين أنواع البطالة ويمكن تلخيصها فيمايلي: البطالة المقنعة، البطالة السافرة، البطالة الاختيارية، البطالة الموسمية، والبطالة الفقر[1].

2-2- تحليل العمالة الكاملة حسب مربع كالدور السحري:

كلما اقترب معدل البطالة من الصفر كلما كان اقترابه من المثلوية الكالدورية، وتكون العمالة الكاملة على الجانب السلبي لمحور البيانات (الفواصل) يتم التعبير عنها من خلال محور البطالة كلما انخفضت النسبة كلما انخفضت النسبة كلما كان ذلك أفضل وحسب كالدور هناك حدين الأعلى والأدنى.

- **الأدنى:** هو معدل البطالة المثالي والمتمثل في 0% حسب كالدور، يعني أن التشغيل الكامل، زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التشغيل.

- **الأدني**: هو معدل البطالة الحرج وحسب كالدور يمثل 14% ولكنه ارتفع مع مؤشرات الاقتصاد الحال والمحور متدرج بقيم متناقصة حسب التمثيل البياني والحد الأدنى يؤشر إليه بـ2% وهو الهدف المنشود من قبل الدولة.

3- استقرار الأسعار:

3-1- المفهوم العام للتضخم:

التضخم هو: "الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويعني بشكل عام فقدان النقود لقدرتها الشرائية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتضرر الاقتصاد بشكل عام".

- أنواع التضخم وأسبابه: هناك عدة أنواع للتضخم منها:
- التضخم الجامح، التضخم الزاحف، التضخم الظاهر، التضخم المكبوت، والتضخم المستورد.

وأسباب التضخم هي ثلاث حسب الاقتصاديون فهناك:

- التضخم الناشئ عن التكاليف.
- التضخم الناشئ عن الطلب.
- الحصار الاقتصادي.

3-2- تحليل التضخم حسب مربع كالدور السحري:

يعبر عن استقرار الأسعار بالتضخم ويقع بالمحور الصادي بالجانب السلبي للتمثيل البياني للمربع السحري لكالدور والتدرج يبدأ بـمعدل 0% مثالي حسب كالدور وتقابله في الحد الأعلى للمحور معدل 15% الذي يمثل ضعفا كاملا للقدرة الشرائية ويمكن أن يصل إلى قيمة سلبية حسب الاقتصاد الحالي الذي يعاني من الانكماش[2].

4- التوازن الخارجي:

4-1- المفهوم العام للميزان الخارجي (ميزان المدفوعات)

هو حساب يتضمن تسجيلا نظاميا لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة في بلد ما بين المقيمين في البلد والمقيمين خارج البلاد، وهناك عوامل مؤشرة في ميزان المدفوعات منها: سعر الصرف، الإختلاف في سعر الفائدة، التضخم، ومعدل نمو الناتج المحلي.

ويتكون ميزان المدفوعات من:

- **الحساب الجاري**: الميزان التجاري، ميزان الخدمات،حساب التحويلات من طرف واحد.
- **حساب رأس المال:** وينقسم إلى حساب رأس مال طويل الأجل وحساب رأس مال قصير الأجل.
- **حساب المستويات الرسمية:** وينقسم إلى: التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

4-2- ميزان المدفوعات حسب كالدور:

يقع التوازن الخارجي عللى محور البيانات الجانب الإيجابي للمربع ويتدرج حسب كالدور من -4% وهذا يعني العجز ليصعد إلى +4% وهذا يعني الفائض وهو الأداء المرغوب.

---

[1]- ميلود بوعبيد، أحمد بن البار، تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2022، ص10.

[2]- رمضان السيد أحمد، وفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 2022، العدد 09، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، مصر، يناير 2020، ص175.

- الميزان التجاري في الواقع يمثل الفرق بين الصادرات والواردات وعندما يكون توازن في الميزان التجاري فإن النتيجة تكون إيجابية من الناحية العملية يجب أن يكون معدل الواردات أقل من معدل الصادرات عندها يقال أن الرصيد فائض[1].

الفرع الثاني: مربع كالدور هل هو سحري؟

يمكن أن يعبر هذا المربع السحري لأن التجربة تظهر أنه من الصعب أو المستحيل تحقيق الأهداف الأربعة في وقت واحد وهذا ما أقر به كالدور بحد ذاته.

- شكل رباعي الأضلع لكن في الاقتصاد الحالي حكم عليه أن لا يكون مربع.
- نموذج اقتصادي لا يمكن تحقيقه لأنه يمثل نموذج اقتصادي يصعب تحقيقه، المتغيرات الأربعة المكونة لهذا الشكل مترابطة فيما بينها في الواقع حيث يعني كلما زاد مؤشر كلما زاد مؤشر أخر له به صلة.
- بعض المؤشرات متناقصة أو متعاكسة فيما بينها يتجلى في ارتباطات سلبية بين بعض المتغيرات مثل التضخم والبطالة.
- هناك تضارب بين الأهداف مجتمعة حيث هناك ترابط ايجابي وأخر سلبي بين المتغيرات.

1- علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم:

نمو اقتصادي قوي= ارتفاع القوة الشرائية للسكان

فالتضخم هو الزيادة الذاتية في المستوى العام للأسعار ، يعني مقدار المبلغ الذي يدفعه الشخص لشراء نفس الشيء، عندما يكون نمو الدولة قويا ترتفع القوة الشرائية للسكان وعهذا ما يؤدي لتحقيق أرباح أكبر للعرض، والتي يمكن أن تؤدي إلى رفع أسعارها، وانخفاض النمو هو سبب خسارة قيمة العملة، وإن كانت هناك علاقة ايجابية بين قيمة العملة، وإن كانت هناك علاقة إيجابية بين قيمة العملة ، وإن كانت هناك علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

لكننا نعرف بأن الاسعار غير مستقرة لأنها تعكسالتطورات ين العرض والطلب على السلع والخدمات وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار المكسور محسوب كمؤشر مرجح لجميع الاسعار.

2- علاقة النمو الاقتصادي بالعمالة (التشغيل)

نمو اقتصادي قوي= الحاجة للقوى العاملة

النمو القوي يؤدي إلى التوسيع في الاستهلاك، لذلك هناك حاجة إلى موارد ثقيلة بشكل متزايد لضمان الإنتاج الذي يلبي الطلب، من بين هذه الموراد القوة العاملة كعنصر أساسي في العملية الإنتاجية، لهذا فإن النمو مرتبط بصورة إيجابية بالعمالة الكاملة[2].

3- العلاقة بين التضخم والعمالة (التشغيل):

معدل التضخم دالة عكسية في معدل البطالة[3].

السياسة التي تحاول تنسيط الطلب الكلي تخفض معدل البطالة،، قد تؤدي إلى زيادة معدل التضخم، هذا التعارض بين علاج البطالة ومكافحة التضخم وضحه منحى فيليبس سنة 1958، حيث يذكر العلاقة المتناقضة بين معدل البطالة ومكافحة التضخم حيث في أوقات البطالة المرتفعة يوجد فائض في العمالة، فالأجور تنخفض وكذلك الاسعار، لذلك في فترة بطالة منخفضة للغاية بمعنى المربع السحري لكالدور، يبدو من المعقد التوفيق بين التضخم المنخفض والبطالة، حيث معدل التضخم دالة عكسية في معدل البطالة وهذا ما يسمى بالإرتباط العكسي

- في حالة العمالة الكاملة فإن كثرة الأجور تثقل كاهل الشركات الأكثر هشاشة في مثل هذه الحالة ترتفع الأسعار للتعويض عن هذه الأعباء وبالتالي فإن الوضع الافتصادي الإيجابي للعمالة الكاملة يؤدي إلى ظاهرة التضخم.

---

[1]- الحسين عرفات تقي، التمويل الدولي، الطبعة 2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص115.

[2]- رفيق نيزاري، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص53.

[3]- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007،ص67.

4- العلاقة بين العمالة وتوازن ميزان المدفوعات

هناك صعوبة لتحقيق التوظيف الكامل وعتوازن ميزان المدفوعات

- حيث يوجد احتمال كبير للتعارض مع التشغيل الكامل، فالسياسات المالية والنقدية التوسعية قد تزيد من مستوى التوظيف على حساب العجز في ميزان المدفوعات، فعندما يزيد مستوى الطلب النقدي، تزيد الواردات وإذا لم تصاحب ذلك زيادة في الصادجرات يزيد العجز.

- إذا تم تخفيض معدلات الفائدة تنشيطها للطلب فإن رؤوس الأموال سوف تغادر البلاد إلى حيث تحد معدلات فائدة أعلى.

في الواقع يجب أن ندرك بأنه في كل مرة نقوم فيها بتحريك مؤشر أحد المتغيرات الأربعة يتم بشكل طبيعي تعديل المؤشرات الأخرى وذلك راجع إلى أن كل المتغيرات لهذا المربع تعتمد على بعضها البعض لإيجابا وسلب[1].

وبالتالي تقديم التنازلات وتحديد الأولويات واجب على الحكومة القيام به، بعبارة أخرى في مواجهة استحالة تطوير جميع أجزاء الدولة في آن واحد يجب على الدولة تقديم تنازلات وتختار الأولويات عبر تسلسل هرمي، وفقا للبيئة الاقتصادية والسياسية المسطرة والتي يكون أحيانا هيكلية "Structurelle" وأحيانا ظرفية "Conjoncturelle" .

إذن المربع السحري لكالدور ما هو إلا وسيلة لتحديد الضرورة المثلى للاقتصاد وهو وضع يصعب تحقيقه في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين بعض متغيرات المربع.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق على متغيرات المربع السحري لكالدور

يعتبر الإنفاق العام ذو أهمية كبيرة في اقتصاد الدول و تربطه علاقة وطيدة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية و خاصة علاقته بالنمو الاقتصادي و التضخم و البطالة و ميزان المدفوعات.

االمطلب الأول: علاقة الإنفاق العام بالبطالة والتضخم

الفرع الأول: علاقة الإنفاق العام بالبطالة

تعرض نظرية كينز مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة ويرى أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذا التحليل يركز علي العناصر التالية

-مدي نجاعة الطلب :

تقلص الطلب الفعال يادي الي زيادة البطالة، وزيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الإستثمار يادي الي التخلص منها.

- العائد المتوقع لرأس المال:

توجد علاقة عكسية بين الإستثمار ومعدل العائد المتوقع لرأسمال ، حيث تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار .

- نسبةالفائدة:

معدل الفائدة المحدد هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأسمال في النموذج الكينزي ويحدد سعر الفائدة لمؤشر عرض العملة.

- المضاعف:

حسب كينز المضاعف يقوم على أربعة ركائز وهي وجود بطالة لا إرادية، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، اقتصاد صناعي، توفر السلع الرأسمال اللازمة لزيادة الإنتاج، كما ان المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالإختلالات الاقتصادية الكلية، خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سعر

[1]- ف. بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الإستثماري والنمو من خلال مربع كالدور السحري، معطيات البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة، 2010-2019، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، مستغانم، الجزائر، ص ص105-117..

الصرف إذ أن من شأن هذه التغيرات أن تؤثر عكسيا على الإستثمارات،اذا زيادة الإنفاق العام يهدف الي زيادة الطلب الداخلي من اجل زيادة العمالة،حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (02): سياسة كينز لتحفيز الطلب بهدف النمو.

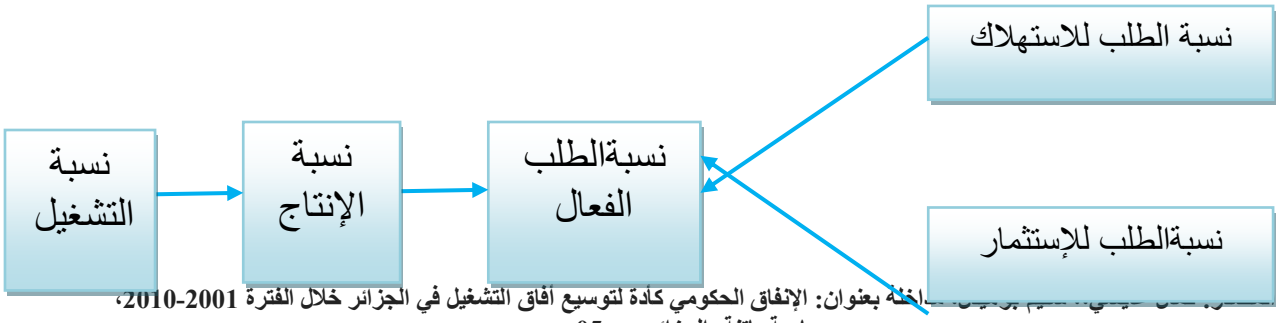

مداخلة بعنوان: الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع أفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، جامعة باتنة، الجزائر، ص05.

بالاعتماد على الشكل أعلاه، الإقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب فعال للإستهلاك يخلقه المجتمع، إضافة إلى معدل طلب للإستثمار توفره النشاطات الإقتصادية داخل البلاد.

حسب الواقع الاقتصادي لزيادة فرص العمل عن طريق تفعيل دور سياسة الإنفاق العام ، تتبع بعض الدول سياسة المشاريع العامة من أجل توفير مناصب شغل والتقليل من حدة البطالة، كما أن تقديم الدولة للإعانات الاقتصادية لفائدة المستثمرين الخواص مقابل إلزامهم بتشغيل عدد معين من العمال يكون له دور كبير في التقليل من البطالة[1].

و حسب كالدور البحث عن التشغيل التام أي معدل البطالة يساوي صفر .

الفرع الثاني: علاقة الإنفاق العام بالتضخم:

إن علاقة العملة بالمستوى العام للأسعار وكذلك التضخم من الناحية النظرية وحتى من وجهة نظر النقديين لا توضحها معادلة النقود لوحدها ،و لكن حتى التضخم من وجهة نظرهم يؤدي الى العرض الزائد للنقود والذي يصعب قياسه، فالعلاقة في كلا الحالتين تكون كما يلي [2]:

1-الارتفاع العام في مستوي الاسعار: بتقليص النفقات العامة ينخفض معدل التضخم ،وهذايؤدي الي انخفاض كمية النقود المتداولة في السوق، وينتج عنه العزوف عن طلب االسلع المعروضة مما يؤدي الي انخفاض اسعارها.

2-الانكماش الاقتصادي:في هذه الحلة تلجا الدولة الي زيادة الإنفاق الحكومي،وذلك بزيادة النفقات التحويلية مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي ،وينتج عنه ارتفاع الأسعار وإعادة التوازن.

ارتفاع الانفاق العام للبلدان من سنة إلى أخرى وذلك بالإعتماد على الإحصائيات المتعلقة بهذه النفقة، و قد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانونا من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي وكان أول من ألفت النظر لهذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني (فاجنر) بتحديد نموذج من أجل قياس أثر الاتفاق العام على التضخم.

---

[1]- شيبب عبد الرحيم، شكوري محمد، **مداخلة حول البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17و18 مارس 2018، القاهرة، مصر، ص04

http: www.arab-ap.org/conf-0308/p04.pdf

[2]- سنوسي علي، بن البارا حمد، **أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012** دراسة قياسية، مجلة الحقيقة، العدد37 ، 2014، ص410.

$$Infl_t = f(m2_t \ ،g_t \ ،u_t \ ،)$$

حيث t : تمثل الزمن

- $InfI_t$: معدل التضخم مثلا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك
- $m2_t$: معدل عرض النقود
- g_t : معدل الإنفاق
- u_t: بواقي تقدير للمعادلة.

المطلب الثاني: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات

الفرع الأول: علاقة الإنفاق العام بالنمو الإقتصادي

ان اثر النمو الاقتصادي الغير مباشرة ،مرتبط بأثر الانفاق الحكومي على الانتاج و على الاستهلاك، نتيجة تفاعل كل من المضاعف والمعجل (Multiplicateur-Accélérateur) وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر على الإستهلاك بتأثير عامل للمضاعف، ولكنها تؤثر على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل.

ويستنتج التحليل أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل، الإستهلاك والاستثمار التي يحدثها الإنفاق العام الأولى وكذلك مصدر تمويل الإتفاق العام، والمتتبع لهذا الموضوع يتفق مع الرأي القائل أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظرا لتطور الجهاز الإنتاجي لديهم وسرعة تحفيزه.

ولقد قدم كذلك فاجنر من خلال قانون فاجنر* أثبت صحة العلاقة بين الإتفاق العام والنمو الاقتصادي على نطاق واسع في المساهمات الاقتصادية التجريبية في المدى القصير والطويل وأظهر العلاقة أن الناتج المحلى الإجمالي له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق العام، لذا يمكن استخلاص نتيجة مهمة مفادها أن قانون فاجنر صالح التفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق العام باستعمال تقنية حديثة والتي عرضها pesaran وآخرون (2001) والمتمثلة في نماذج الإنحدار الثاني ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وباستخدام منهج الحدود، وكذا اختبار تودا ياماموتو الموسع وجدنا أن هناك علاقة التكامل للمشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات والتي تعكس وتدعم الإطار النظري فاجنر.

أما نموذج بارو (1990) من الناحية النظرية وهو أول من تطرق إلى النفقات العامة الإنتاجية من خلال إعطاء دور مهم ونشاط للدولة في إحداث النمو الاقتصادي، واعتبر أن النفقات العامة يمكن أن تسلك اتجاهين الأول لفائدة المستهلكين والثاني في وظيفة الإنتاج، وأكد من خلال ذلك أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، وأن النفقات العامة هي مكملة للإنتاج الخاص ذات طابع إنتاجي.

بحيث يلاحظ أن الاستثمار في البنية التحتية من خلال تخصيص اعتمادات مالية لها، وهذه الاستثمارات تعطى دور مهم في إعطاء الفرصة للقطاع الخاص الذي يساهم بدوره في خلق مناصب شغل ودعم الدولة في هذا المسعى من خلال قسط الضرائب المدفوعة.

الفرع الثاني: علاقة الإنفاق العام بميزان المدفوعات

تهدف برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة إلى تحقيق التوازن لميزان المدفوعات وخاصة ميزان التجاري ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك من خلال التأثير

*- يعود قانون فاجنر المعروف في أدبيات المالية العامة في علم الاقتصاد إلى الملاحظة التي قدمها أودولف واجنر عام 1813 التي تؤكد أن حجم قطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي وهذه العلاقة حسب ناتجه ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغريات هيكلية في مختلف التغريات الاقتصادية والاجتماعية وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء من القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد وذلك إنطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها واجنر أين كانت الثورة الصناعية في أوجها بأوروبا فإنه قد اعترب أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد في النفقات العامة بمحتلف أنوعها وبالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد.

على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق ويعتبر اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر عن حالة عجز مما يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها وعلى العكس من ذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على الاستقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية[1].

حسب كينز علي الحكومة استخدام ادوات السياسة المالية ببالنظر الي الحالة الاقتصادية ، حيث يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلا، وتحت تأثير المضاعف مما يقلص الدخل وبالتالي الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعنى انخفاض الطلب على العملة الخارجية.

أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال :

1- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي* والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين، يعتبر الانفاق العام المخصص للبنية التحتية وانعاش الاستثمار عامة، على غرار الاتفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من أجل التحفيز على الاستثمار، وبالتالي دفع عجلة التصدير، دون ان ننسي الإعانات للمباشرة للمستثمرين بهدف دفع عجلة الإنتاج فهي تساهم كثيرا رفع الإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدل التصديروهدا ما يشجع المستثمرين علي زيادة الانتاج بهدف التصدير وادخال العملة الصعبة ، مما يؤدي الي زيادة المداخيل الموزعة وينتج عنه زيادة الطلب على السلع والخدمات وعاملا المضاعف يادي الي زيادةالإستيراد ويؤدي إلى عودة التوازن في الميزان الخارجي.

2- تشجيع الاستثمار الأجنبي يؤدي الى زيادة رؤوس الاموال وذلك عن طريق الإعانات الحكومية والنفقات الجبائية بهدف التحفيز على الاستثمار.

3- تخفيض الطلب الداخلي علي السلع الستهلاكية المستوردةمن اجل تحفيز الانتاج المحلي.

خلاصة:

وختاما لهذا الفصل قمنا بعرض مختصر حول السياسة المالية وأدواتها حيث ركزنا على الإنفاق العام الذي يعتبر من أهم أدواتها باعتباره أداة في يد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذا تهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيش.

كما تطرقنا أيضا إلى عموميات حول المربع السحري لكالدور، حيث أن الفهم الجيد لمتغيرات المربع السحري لكالدور يأخذنا إلى التطبيق الجيد لهذه المنغيرات على الاقتصاد الوطني.

ووقفنا أيضا على توضيح العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور.

---

[1]- محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهاداة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص12.

*- استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسور Sorrey Stanley1971 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفه على أنه "برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها عن طريق النفقات عامة مباشرة "، ومن جهته بين Fiekozsky1980 أن الإنفاق الجبائي هو مستثنى من القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذ أمكن الهدف من هذا الإجراء بلوغ تكلفة عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات المباشرة، كما أطلق على الإنفاق الجبائي مصطلح الإمتيازات الجبائية حسب Hockley 1992، ويعتبر الإنفاق الجبائي أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشر تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار أنظر المرجع، بلهادي محمد، النفقات الجبائية –مع التطرق حالة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007، ص42.

مما سبق سنحاول في الفصل الثاني التطرق إلى مضمون برامج الإستثمارات العمومية وتقييمه طبقا لمربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2001-2024.

الفصل الثاني:

مضمون برامج الإستثمارات العمومية وتقييمها طبقا لمربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2001- 2024

تمهيد:

عرف الجزائري منذ سنة 2001إلى يومنا هذا سياسة اقتصادية جديدة، حيث سطرت برامج تنموية أطلقتها السلطات العمومية، و قد تم تمويلها كليا من خلال الاعتمادات المالية المخصصة للميزانية العامة للدولة ،فإطلاق تلك البرامج جاءت بالتوازي مع الوفرة المالية المحققة نتيجة الارتفاع المحقق لاسعار النفط في الأسواق العالمية.

وجاءت هذه البرامج لتنفيذ سياسة اقتصاديه جديدة مما ساعد على انعاش الاقتصاد الوطني، ويتناول هذا الفصل محتوى هذه البرامج المتعلقة بالاقتصاد الوطني وتحليل آثارها على الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية وتقييم مدى تطور متغيرات مربع كالدور وفقا لهذه البرامج وكذا اعطاء صورة واقعية لمتخذي القرار:

وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية وهي:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبرامج الاستثمارات العمومية 2001-2024**
- **المبحث الثاني: تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري في الجزائر 2001-2024.**
- **المبحث الثالث: تقييم برامج الاستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدور السحري.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبرامج الاستثمارات العمومية

عرفت فتره بداية 2000 ارتفاع أسعار المحروقات للاقتصاد الجزائري فانعكست على التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية وذلك من خلال التوجهات الكلاسيكية الرامية إلى دعم الطلب الكلي، وبالفعل تم ذلك من خلال تطبيق مخططات تنموية تمثلت في برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو برنامج توطيد النمو، المخطط الخماسي، وأخيرا نموذج النمو الجديد إلى غاية سنة 2024.

وقد خصص لهذه البرامج اعتمادات مالية ضخمة حيث يتضح أن الحكومة الجزائرية عازمة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: برامج الإستثمارات العمومية للفترة 2001-2009:

حاولت الحكومة للقيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى الأداة الانتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة كل هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

تم تصميم البرنامج الوطني في الجزائر ليكون جزءًا من الأجندة الانتخابية لرئيس الجمهورية، وقد تبلور كعنصر أساسي في السياسات الحكومية. يهدف البرنامج إلى رفع مستوى الحياة للمواطنين، ونشر النمو الاقتصادي بشكل متساوٍ، وضمان توزيع عادل لمكاسب التنمية. يسعى البرنامج أيضًا إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد، مع التركيز بشكل خاص على المناطق المحرومة، بهدف خلق فرص عمل وتعزيز القوة الشرائية للسكان. تم تنفيذ هذا البرنامج من خلال تخصيصات مالية متفاوتة على مدار العام 2004، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 525 مليار دينار، أي ما يعادل تقريبًا 7 مليارات دولار. هذا البرنامج يعد ضخمًا بالمقارنة مع احتياطي الصرف الذي كان قد سُجل في عام 2000 والذي بلغ 11.9 مليار دولار[1].

تمحور هذا البرنامج حول دعم الأنشطة الفلاحية وصيد الأسماك، إلى جانب البناء والأشغال العمومية، وتعزيز الإصلاحات في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المحلية والبشرية[2].

تعتبر هذه المخططات والبرامج التنموية بمثابة وسائل العمل وتيسير عملية التجهيز وتتمثل هذه البرامج للتنمية في المخطط البلدي للتنمية والبرنامج القطاعي غير الممركز والبرنامج القطاعي الممركز[3].

أولا: أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

وفق للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بشأن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة تشمل ما يلي[4]:

- تنشيط الطلب الكلي
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وزيادة فرص العمل عن طريق تعزيز الاستغلال في القطاع الزراعي ودعم المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء وتطوير البنى التحتية لدعم النشاطات الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.
- تعزيز تطوير الموارد البشرية.

ثانيا: مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

ركز البرنامج علي دعم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار دج	المجموع بالنسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,3
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20.3	22,5	12	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8,6
المجموع	213,1	178,3	113,2	20,5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير الظرف الإقتصادي والإجتماعي الطبعة22 ،2005.

[1]- زكريا مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2011-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2006، ص249.

[2]- شراف عقون وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019** ، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد(s)، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، الجزائر، ص200.

[3]- لخضر إبن أحمد، **الإستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، دراسة تقييمية للفترة الممتدة ما بين 2001-2010، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد العشرين، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص87.

[4]- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2011-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، يناير 2020، ص47.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر ب 525 مليار دينار أن المخططات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رابط الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب الشغل.

كما يلاحظ توجه واضح لهذا البرنامج، التركيز على المشاريع امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة حيث من 90% من الغلاف المالي لانعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل، وكذا معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005- 2009

بعد الانتهاء من برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تم تنفيذه في الجزائر بين عامي 2001 و2004، استمرت الحكومة في دعم التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي. في عام 2005، تم إعداد برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص مبلغ مالي بلغ 55 مليار دولار كقيمة أولية لمواصلة البرامج والمشاريع المقررة في البرنامج السابق[1].

بعد الموافقة على هذا البرنامج، تم تعزيزه بمبادرتين مهمتين، إحداهما مخصصة لمناطق الجنوب بميزانية قدرها 432 مليار دينار، والأخرى لمناطق الهضاب العليا بتمويل يبلغ 668 مليار دينار. تم تصميم هذا البرنامج ليتناسب مع الوضع الاقتصادي الجزائري، مستفيدًا من الفرصة التي أتاحها الوضع المالي المستقر، مع التركيز بشكل خاص على تحسين فرص العمل، الرعاية الصحية، والبنية التحتية العامة[2].

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009.

تتلخص أهداف هذا البرنامج فيما يلي[3]:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي كهدف رئيسي.
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- تحسين مستوى المعيشة للأفراد.
- مواصلة تكييف الأهداف الاقتصادية والمالية مع التحولات العالمية.
- دعم الاستثمار الوطني الخاص من خلال التشريعات والتدابير الداعمة.
- تعزيز مهمة الرقابة لمكافحة الغش والمضاربة وتعزيز المنافسة الشرعية.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

لقد تم تقسيم المخططات المالية لهذا البرنامج في محاور رئيسية ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبلغ ملياردج	النسبة المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,2	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثه	203,9	4,8

[1]- محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية المالية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016، ص270.

[2]- زكريا مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص220.

[3]- أنيسة عثماني، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي: تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة مابين 2001-2004، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص09.

تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص02، www.Premier –ministre-gov.

يتضح من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني أن محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبية الأكبر وذلك للأهمية التي يكتسيها هذا المحور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ أهمية دعم الاستثمار وعملية الانتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية.

المطلب الثاني: برامج الاستثمارات 2010-2019

في إطار مواصلة المشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين واستكمالها لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك عن طريق التوسع في النفقات في كل من برنامج توطيد النمو (2010-2014) والمخطط الخماسي (2015-2019).

الفرع الأول: برنامج توطيد النمو 2010-2014

تم تصميم هذا البرنامج ليكون تكامليًا مع البرامج السابقة لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث خصص له غلاف مالي غير مسبوق يبلغ حوالي 21214 مليار دينار، ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي.

يتضمن البرنامج:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية في قطاعات مثل السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار. يركز البرنامج أيضًا على تطوير التنمية البشرية بتخصيص أكثر من 40% من الموارد لهذا الغرض، إلى جانب جهوده في القضاء على البطالة، وتحسين الاستثمار والبيئة، وتعزيز القطاعات الزراعية والغذائية والسياحية والصناعية والتقليدية، وتحسين معيشة السكان في المناطق الريفية، واستغلال الموارد الطاقوية والمنجمية بشكل فعال.

أولا: أهداف برنامج توطيد النمو (2010-2014)[1]:

تم تحديد عدة أهداف لتفعيل هذا البرنامج، ويمكن تلخيصها كالتالي:

- مكافحة البطالة من خلال إنشاء ثلاثة ملايين وظيفة جديدة.
- تنمية وتحسين استخدام الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تعزيز القدرات السياحية والصناعية التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي لتعزيز التنمية.
- تعزيز البنية التحتية وتطوير القطاع العقاري والبناء العام.
- تحسين الزراعة وضمان الأمن الغذائي.
- دعم التنمية البشرية وتعزيز الهوية الوطنية.
- تعزيز التعليم واستخدام التكنولوجيا في المنظومة التعليمية.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير المياه الصالحة للشرب ودعم الأشغال العامة.

ثانيا- مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)

ركز برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تحسين المستوى المعيشي ومواصلة توطيد المنشآت القاعدية من أجل تحسين الخدمة العمومية ويمكن تبيان محتوى هذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

[1]- هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص47.

الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)

القطاعات	المبلغ مليارد ج	النسبة المئوية %
التنمية البشرية	10122	49,5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31,5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	1,8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	1,2
المجموع	21214	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدولة خصصت لهذا البرنامج مبالغ مالية معتبرة لكل القطاعات حيث حازت مشروعات التنمية البشرية على أكبر حصة مالية قدرت بحوالي 49،5% من الغلاف المالي، يليها مشاريع البنى التحتية ومواصلة توطيد المنشآت العادية بنسبة قدرت ب 5.31% وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل القطاعين 81% وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجي على التوالي.

إذن فالحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنى التحتية ووصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: المخطط الخماسي 2015-2019

تم بدء تنفيذ هذا البرنامج في عام 2015، حيث تم فتح حساب برقم 143-302 تحت عنوان "صندوق تسيير عملية الاستثمارات العمومية"، المسجل بعنوان برنامج "توطيد النمو 2015-2019 ." يعتبر هذا البرنامج استمراراً للبرامج التنموية السابقة، حيث تم تخصيص مبلغ 407.6 مليار دينار في عام 2015، ومبلغ 18994.2 مليار دينار في عام 2016، والذي شمل توجيه الاستثمارات نحو المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة كبيرة [1].

أولا: أهداف المخطط الخماسي 2015-2019:

أهداف هذا البرنامج تشمل فيمايلي[2]:

أهداف هذا البرنامج تشمل ما يلي:

- إنشاء فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار وتعزيز الثروة والوظائف.
- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية في مجالات مثل الإسكان والتعليم والصحة العامة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والغاز، بالإضافة إلى دعم الفئات الأقل حظاً.
- تعزيز التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات خارج قطاع النفط، وتطوير الزراعة والريف لضمان الأمن الغذائي.
- تعزيز التعليم وتطوير الموارد البشرية من خلال تحسين تدريب الكوادر ورفع مستوى المهارات.

[1]- هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2]- العالية مناد، عاشور مزريق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001-2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة الشلف، الجزائر،2020، ص212.

- تحقيق نمو اقتصادي قوي، مع التحكم في النفقات العامة، والتي كانت ضرورية بسبب تراجع أسعار النفط، مما أدى إلى إغلاق البرنامج في نهاية 2016.
- تجميد المشاريع غير المباشرة والتركيز على المشاريع الأساسية للحفاظ على أهداف البرنامج، مع الاعتراف بتأثير هذا التحديد على أهداف النمو والتوظيف المستهدفة.

ثانيا: مضمون المخطط الخماسي (2015-2019)

قسم البرنامج على تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): القطاعات الرئيسية للمخطط الخماسي 2015-2019

القطاعات	المبلغ المليار دج	النسبة المئوية %
الصناعة	9,9	0,2
الفلاحة والري	407,6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	47,5	0,8
المنشآت القاعدية والاقتصادية والإدارية	2295,5	38,4
التربية والتكوين	306,4	5,1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	184	3,1
دعم الحصول على سكن	258,7	4,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	1760	29,5
عمليات رأس المال	703,6	11,8
المجموع	5973,8	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الاول 1436 الموافق ل 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون الماليه لسنه 2015 والقانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الاول 1437 الموافق ل 30 ديسمبر قانون الماليه لسنه 2016

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر ويعود ذلك إلى توجيه المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه الإنخفاض عن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى لمواجهة توفير الحاجة الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الإقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، فقد أخذت حصة تقدر بـــ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد ... إلخ)، بـــ 11.8% من مبلغ البرنامج ثم الفلاحة والذي بحصة تقدر 6،8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتعليم والتكوين بحصة تقدر ب 5.1% من مبلغ البرنامج ، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعه بحصة تقدر 8،4% من مبلغ البرنامج.

المطلب الثالث: نموذج النمو الجديد 2020- 2024

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرامج التنمية وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف الجزائر خلالها إلى تحسين ايرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير وتقليص عجز الميزانية وتعبئة موارد اضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

المرحله الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي ، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلاله إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى نسبة 6.5% وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات يصل إلى

6.5% وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الوردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على انشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال[1]، ويهدف نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي أخرجت الحكومة عن تفاصيله، اطار مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي من النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة تتمثل فيمايلي[2]:

- تحقيق مسار النمو خارج المحروقات للناتج المحلي الخام، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية ما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الارتفاع الغذائي.
- تنويع الصادرات إلى جانب التحول الطاقوي الذي يسمح اساسا بخفض معادلة النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة 6% في عام 2015 إلى 3% في سنة 2030 .

فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادية المسارع.

- الانتقال الطاقوي بتأمين الموارد الطاقوية وتنويعها وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة فضلا عن ترقية الطاقات الأخضورية غير التقليدية.

المبحث الثاني: دراسة تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي (متغيرات كالدور السحري) في الجزائر خلال الفترة (2001-2024):

للتعرف على مدى أثر الصدمات, الإختلالات والإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر على المتغيرات الإقتصادية لمربع كالدور خلال الفترة 2001-2024 سنقوم بعرض وتحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الربعة في الجزائر لهده الفترة .

المطلب الأول: تطور النمو الإقتصادي في الجزائر

الوصول الى معدلات نمو مرتفعة من بين الاهداف الأساسية الذي تسعي الجزائر لتحقيقه ودلك من خلال البرامج المسطرة من اجل انعاش وتطوير الاقتصاد الجزائري .

سنتطرق إلى تطور معدلات نمو الاقتصادي للبرامج الخمسة المسطرة

الفرع الأول: مرحلة 2000-2010:

سنتطرق الى تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وكذلك البرنامج التكميلي2005-2009 .

---

[1]- هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]- أمحمد بن عدة ، لكحل محمد، **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد، رؤية الجزائر، 2020-2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07 / العدد 01، جامعة غليزان، الجزائر،2022، ص ص412-413.

أولا: أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001 -2004)علىPIB[1]:

جدول رقم(05) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2001-2004

السنة	2001	2002	2003	2004
المعدل %	3	5.6	7.2	4.3

Source : Banque d'Algérie : rapport annuel l'année 2005, Annexe de tableaux statique ,P150

يتضح من الجدول أعلاه تذبذب معدل النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة حيث انخفض معدل في بداية هذه الفترة سنة 2001 إلى 3% وبلغ أقصاه خلال هذه الفترة عام 2003 بـ 7.2% وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17% لهذه السنة ،غير أن قطاع المحروقات يبقى هو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي ثم انخفض بعدها إلى 4.3% سنة 2004، حيث نلاحظ تزايد متواضع قدر ب1.2% في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات .

ثانيا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 على النمو الاقتصادي:

تمكّن حجم الاستثمارات المالية المخصصة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من تحقيق معدلات نمو ملحوظة في قطاعات مختلفة،خصوصا قطاع الأشغال العمومية، مع تحقيق معدلات نمو تصل إلى 10.5% خارج قطاع الطاقة. يأتي هذا البرنامج لمواصلة دفع عجلة النشاط الاقتصادي، ويتميز عن سابقه بالمدة والقيمة الإجمالية للمشاريع المستهدفة[2].

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2009.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6

Source : Banque d'Algérie : rapport annuel l'année 2009, Annexe de tableaux statique ; P190.

الشكل رقم (03): تمثيل بياني حول تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي (2005-2009):

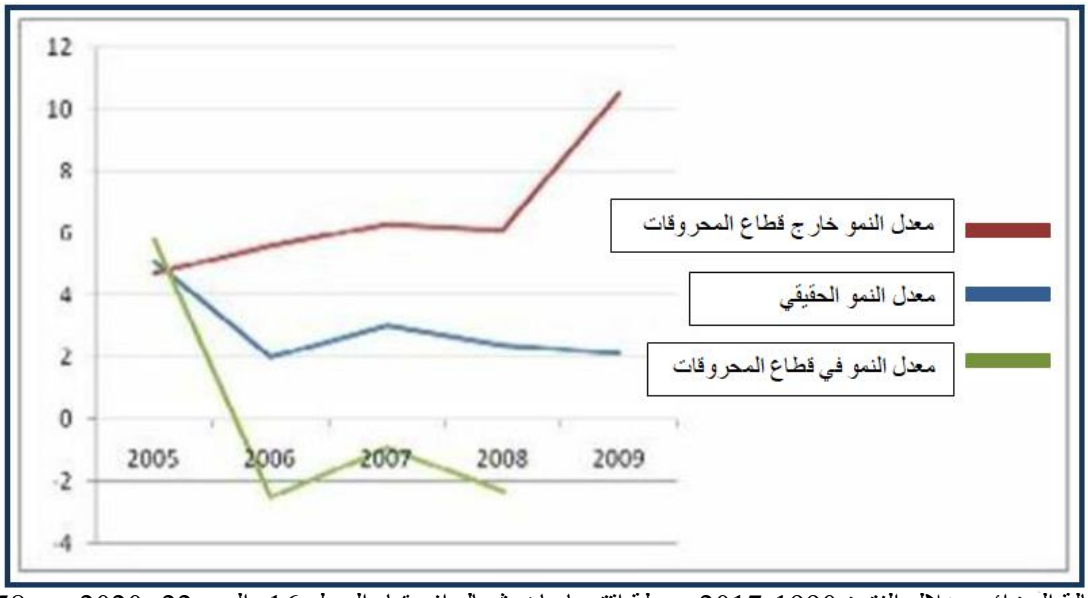

[1]- فتيحة ية، دراسة حالة الجزائر، خلال الفترة 1990-2017، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص58.

[2] -Banque d'Algérie : rapport annuel l'année 2009, Annexe de tableaux statique ; P190.

المصدر: خديجة حساين دواجي، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014، ص ص97-98.

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن معدل النمو الإقتصادي شهد تحسناً طفيفا بلغ 5.9% سنة 2005، لينخفض عام 2006 إلى 1.7% هذا بسبب انخفاض النمو خارج قطاع المحروقات ، أما في سنة 2007 فقد ارتفع معدل النمو الإقتصادي ليصل إلى 3.4%، ثم بدأ بالإنخفاض سنة 2008 حيث وصل إلى 2.4%، ويعود هذا الإنخفاض نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، وأدنى معدل مسجل خلال هذه الفترة قدرت ب 1.6 % عام 2009 بعد سنتين من الوتيرة المتواضعة للنشاط الإقتصادي .

الفرع الثاني: مرحلة 2010-2020:

عرفت هذه المرحلة نوع من الإنخفاض في النشاط الإقتصادي

أولا: أثر البرنامج الخماسي 2010-2014 على النمو الإقتصادي:

لتحليل تأثير البرنامج الخماسي على الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف الموضوعة، والتي تشمل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من عام 2010 إلى 2014، يمكن الرجوع إلى الجدول الذي يعرض معدل النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات[1].

الجدول رقم (07): معدل النمو الاقتصادي 2010-2014:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8

Source : Banque d'Algérie : rapport annuel l'année de 2010 jusqua 2014, Annexe de tableaux statique, P21-27-33-25-24

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة المذكورة كان غير ثابت، حيث بدأ بـ 3.6% في عام 2010، ثم انخفض إلى 2.9% في عام 2011، وتبع ذلك انخفاض آخر إلى 3.4% في عام 2012، واستمر في التناقص حتى وصل إلى 2.8% في عام 2013. يُعزى هذا التقلب إلى الزيادة في الطلب الكلي وتراجع إنتاج الوقود. ومع ذلك، شهد معدل النمو ارتفاعًا مجددًا في عام 2014 ليصل إلى 3.8%، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الوقود.

بالنظر إلى تأثير تنفيذ البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، نلاحظ أن معدل النمو شهد ارتفاعًا نسبيًا ومستقرًا، على الرغم من أنه أثر بشكل ملحوظ على القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية، والتي سنقوم بتوضيحها لاحقًا.

ثانيا: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي2015-2019 على تطور النمو الاقتصادي

الجدول رقم (08): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو %	3.7	3.2	1.3	1.1	1

[1]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص21.

Source : Banque d'Algérie : rapport annuel de 2015 jusqua 2019, Annexe de tableaux statique ,P29-21-14-23.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الإقتصادي شبه مستقرة إذ بلغت النسب 3.7%،3.2% خلال سنتي 2015-2016 على التوالي، ليبدأ بالانخفاض سنة 2017 بنسبة تقدر ب 1.3%، كما شهد معدل انخفاضا ليصل نسبة 1.1 %1،% خلال سنتي 2018و2019، وبالتالي نستخلص ضمن هذا أنه يمكن القول أن رغم جهود الدولة العميقة، فإن سياستها الإقتصادية و الإستثمارية ما تزال تفقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع، وبالتالي النمو الإقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام، لأن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات، المرتبط هو الآخر بالضرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع ، تحديد الأسعار) ، وبذلك يضل النمو الإقتصادي تابعا للضروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية ، كما أن النمو الإقتصادي متذبذب وضعيف نسبيا ، وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي .

الفرع الثالث: أثر برنامج النمو الجديد علي تطور النمو الاقتصادي للفترة 2020-2024:

وضع صندوق النقد الدولي الجزائر في المرتبة الثالثه ضمن أهم اقتصادات إفريقيا برسم عام 2024 بعد جنوب افريقيا ومصر متجاوزة نيجيريا التي جاءت هذه المرة في المرتبة الرابعة وقد وقدر صندوق الدولي الناتج الداخلي الخام الجزائري هذا العام بنحو 266.78 مليار دولار متوقعا نسبة نمو بحوالي 3.8% خلال سنة 2024.

الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي (2020-2024)

السنة	2020	2021	2022	2023	2024المتوقع
المعدل%	5.1-	3.4	3.2	4.1	4.2

Source : Banque d'Algérie : rapport annuel de2020jusqua 2023, Annexe de tableaux statique ,P26-21-25-27.

بلغ معدل النمو الاقتصادي 4.9-% سنة 2020 ليواصل سلسلة الانخفاض الذي شهده في 2018، 1.4% و 0.8% سنه 2019 يفسر هذا الانخفاض بسبب حالة الإغلاق للأنشطة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، كما عاش الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في قطاع الطاقة ،في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق أوبيك لخفض كمية الانتاج وهو ما ادى إلى تراجع مستويات الانتاج من النفط الخام بنسبة 12% سنة 2020، هذه العوامل أدت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4،6%[1]، حقق الاقتصاد الجزائري والنمو والمتواصل في عام 2022 خارج قطاع المحروقات وشهد تسارع وتيرة النشاط الصناعي وانتعاش الانتاج الفلاحي حيث بلغ النمو اجمالي الناتج المحاليل 3.2% عام 2022 ، كما حققت القطاعات الغير البترولية نموا سريعا بلغ 4،3% مقابل 2،3% سنة 2021، وبلغ فائض الحساب الجاري 9.3% من اجمالي الناتج المحلي لسنة 2022 مما أدى إلى وصول احتياطي الصرف إلى 16،7% مليار دولار نهاية عام 2022 ما يعادل قيمة واردات 15.8 شهرا.

بلغ النمو الاقتصادي الجزائر 4.1% سنة 2023 بفضل انتعاش قطاع المحروقات وكذلك الأداء القوي في قطاعات الصناعة والبناء والخدمات توقع مشروع قانون المالية الجزائري اقتصاديا بنحو 4.2% في العام 2024 مع انتعاش بنحو 1% في قطاع المحروقات وأظهر المشروع أن النمور الاقتصادي سينتقل إلى 3.9% عام 2025 و4% سنة 2026مدفوعا بأداء جميع القطاعات، فيما ينتظر أن ينتعش قطاع المحروقات بفضل صادرات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال.

[1]- صندوق النقد الدولي، **تقرير أفاق الاقتصاد العربي، تقارير أفاق قطر**، الجزائر، الإصدار الثالث عشر، أفريل 2021، ص02.

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2024:

يعتبر التشغيل من بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وعدم تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة في الاقتصاد الجزائري .

الفرع الأول:تطور معدلات البطالة في الجزائرللفترة 2001 - 2004:

من خلال هذا الجدول سنتعرف على أهم تطورات معدل البطالة للفترة 2001-2004

الجدول رقم (10): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001-2004).

السنة	2001	2002	2003	2004
المعدل%	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

تميزت هذه المرحلة تطبيق الحكومة الجزائرية لبرنامج الانعاش الاقتصادي في ظل ارتفاع أسعار المحروقات، وقد ركز هذا البرنامج على الاستثمار وعصرنة الهياكل الاقتصادية، حيث شهد معدل البطالة تراجعا محسوسا حيث انتقل من 29.8 سنة 2000 إلى 17.7% نهاية سنة 2004 وهذا التراجع المحسوس خاصة سنة 2004 بسبب تخصيص الحكومة أغلفة مالية معتبرة لقطاعات خلاقة لمناصب الشغل كقطاع الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية وقطاع التنمية المحلية قد نالت الحصة الأكبر من الأغلفة المالية 210.5 مليار دج، 65.3 مليار دج على التوالي دون أن ننسى مؤسسات الدعم الحكومي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة الوكاله الوطنيه لتطوير الاستثمار).

الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة من 2005 إلى 2009:

سنتطرق من خلال هذا الجدول على تطور معدلات البطالة 2005-2009

الجدول رقم (11): تطور معدلات البطاله في الجزائر (2005-2009).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل%	15.3	12.5	13.8	11.3	10.2

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

خصصت الحكومة الجزائرية ما قيمته 4203 مليار دج لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمور الاقتصادي وقد انعكس تنفيذ هذا البرنامج ايجابا على خلق مناصب الشغل اذا انخفض معدل البطالة من 17.7% في نهاية 2004 الى 10.2% في نهاية 2009 وهو ما يمثل في نهاية 2004 الى 10.2% في نهاية 2009 وهو ما يمثل متوسط انخفاض 1،8% نقطة، ولقد خصصت ميزانية هامة لقطاع تحسين ظروف المعيشة وقطاع تطوير المنشآت الأساسية (1908,5 مليار دج و1703,1 مليار دج) على التوالي وهما قطاعان يحتاجان لعدد كبير من العمالة.

شهدت فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي استقرار في تزايد المتوسط التي تعتبر عاملا أساسيا مؤثرا في معدلات البطالة في أي دولة ومن أهم هذه المؤسسات نجد (CNAC، ANGEM ANSEJ, ANDI) حيث انتقل عدد هذه المؤسسات من 312959 عام 2004 إلى 587 494 نهاية سنة 2009.

الفرع الثالث: معدلات البطالة سنة 2010 إلى 2014

سنتطرق من خلال هذا الجدول على تطور معدلات البطالة للفترة 2010-2014

الجدول رقم (12): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010-2014).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014

المعدل%	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

تميزت هذه الفترة بتحقيق فوائد معتبرة نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات وقد خصصت الحكومة مبلغ 2،214 مليار دج لبرنامج توطيد النمو، ولقد شهدت هذه الفترة ثبات نسبي للبطالة قدرت بـ 10% عام 2010 وبـ10،6% عام 2014 وهي الفترة الأولى التي لا يتراجع فيها معدل البطالة بشكل محسوس منذ بداية تنفيذ أول برنامج للإستثمارات العمومية عام 2001.

لقد عمل الحكومة عبر هذا البرنامج على استكمال برنامج التنمية الاقتصادية المسطر، وقسمته إلى قسمين الأول بقيمة 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار بهذا في استكمال المشاريع الكبرى الجارية انجازها والقسم الثاني بقيمة 1542 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

يهدف إلى إطلاق مشاريع جديدة وقد وجهت 40% من الموارد المالية للبرنامج لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين خدمة العمومية (أشغال عمومية، النقلدعم التنمية المحلية، تشجيع وتوفير مناصب الشغل من خلال انشاء مؤسسات مصغرة والمرافقة للإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ...إلخ).

أظهر برنامج توطيد النمو الاقتصادي أن برامج الاستثمار العمومي لا يمكن أن تكون حلا دائما لمشكلة البطالة. يُفضل أن تُنظر إلى مثل هذه البرامج على أنها حلول مؤقتة لظروف محددة. الحل الحقيقي والدائم يكمن في التوجه نحو التنويع الاقتصادي والتحرر التدريجي من الاعتماد الشديد على المحروقات[1].

الفرع الرابع: معدلات البطالة من 2015 إلى 2019:

الجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة للفترة (2015-2019).

الجدول رقم (13): تطور معدلات البطاله في الجزائر (2015-2019).

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل%	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

عرفت هذه المرحلة تراجع كبير في أسعار المحروقات وتسجيل نتائج سلبية في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كعجز ميزان المدفوعات وتراجع مستويات الخزينة وانخفاض سعر صرف الدينار، ولقد خصصت 2210 مليار دج للبرنامج الخماسي المسطر من طرف الحكومة، شهدت فترة تنفيذ البرنامج إلى غاية 2018 استقرار نسبي في معدل البطالة حيث سجل 11.2% عام 2015 وارتفع إلى 11.7% خلال سنتي 2017 و2018، وانخفض إلى 11.4% سنة 2019 وهذا راجع إلى إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة تدعم الشباب من أجل التخلص من البطالة .

الفرع الخامس: معدلات البطالة من 2020-2024:

الجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2020-2024

الجدول رقم (14): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2021-2024):

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
المعدل%	14.2	13.4	12.49	12.03	11.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: http://www.ons.dz

وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، بلغ معدل البطالة في الجزائر 13.4٪ في عام 2021، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً مقارنة بنسبة 14.2٪ في عام 2020. يبلغ معدل البطالة بين الشباب 20٪، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الربع الأول من عام 2023 حوالي 655.8 ألف شخص مقارنة بـ 624.4 ألف في العام السابق، مع ارتفاع ملحوظ في هذه النسبة بين الذكور.

[1]- محمد مقبول، عبد الباسط بوخاري، **أثر الإنفاق العام على كل من البطالة والتضخم في الجزائر**، دراسة تحليلية خلال 2000 إلى 2020، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022/2021.

مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، سجلت نسبة البطالة خلال الربع الأول[1] من عام 2023 ارتفاعًا إلى 16.1% مقارنة بنسبة 15.2% خلال الربع الرابع من عام 2022. وارتفعت نسبة البطالة بين الرجال إلى 13.9% مقابل 12.9% في نفس الفترة، بينما ارتفعت نسبة البطالة بين النساء إلى 21.2% في الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنسبة 20.1% في الربع الرابع من عام 2021. وسجل معدل البطالة نسبة قدرها 13.73% في العام 2022، وانخفض إلى 12.49% في العام 2023، ليصل إلى 12.3% في نفس العام[2]، ومن المتوقع أن يسجل معدل البطالة لسنة 2024 معدل 11،6.%.

المطلب الثالث: عرض تطور معدلات التضخم للفترة من (2001-2024)

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية. بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب داخلية وخارجية.

الفرع الأول: عرض تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2004

و هذا الجدول يوضح تطور معدلات التضخم خلال فترة تنفيذ البرامج الأربع 2001-2004

جدول رقم (15) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

السنة	2001	2002	2003	2004
المعدل%	4.2	1.4	4.3	4.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: http://www.ons.dz

هناك علاقة ارتباط وثيقة بين التغيرات في معدل التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد شهدت الجزائر تقلبات شديدة في معدلات التضخم نتيجة انتقالها الاقتصاد السوق، حيث عرفت معدلات التضخم انخفاضا محسوسا بدءا من سنة السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية لتبلغ نسبة 2.1% المتواصل هذا الانخفاض في معدلات التضخم حيث بلغ أقل قيمة له منذ الاستقلال قدرت بـ 0.3% سنة 2000.

في عام 2001، شهدت الجزائر ارتفاعًا في معدل التضخم إلى 4.20%، وتزامن ذلك مع إنهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). خصصت السلطات الجزائرية غلافًا ماليًا بقيمة تقدر بحوالي 7 مليارات دولار، ما يعادل 525 مليار دينار جزائري. ونتيجة للجهود المبذولة لتحفيز الاقتصاد، ارتفع المعروض النقدي في عام 2001 بنسبة 22.3%. كما ساهم ارتفاع أسعار البترول - حيث ارتفعت بمقدار 8 دولارات للبرميل في نفس العام - في هذا الارتفاع[3].

لوحظ من خلال المنحنى السابق أن معدل التضخم ارتفع بشكل تصاعدي في سنوات 2003 و 2004، حيث وصل إلى 44.3% بالتتابع، مسجلاً زيادة تقدر بـ 2.3 نقطة و 3.3 نقطة على التوالي مقارنة بعام 2002، حيث سجل معدل التضخم 1.4%. يعزى هذا الارتفاع إلى تراجع الكتلة النقدية M2 بنسبة 17.3%، بالمقابل ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 8.32% في عام 2002 و 30.4% في عام 2004، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية وسلع التجهيز. بالإضافة إلى ذلك، زادت السيولة النقدية في الاقتصاد بنسبة 17.24%، حيث بلغت 3014.9 مليار دج في عام 2003 مقابل 2901.5 مليار دج في عام 2002[4]، ونظرا لهذه المعدلات المرتفعة للتضخم خلال فترة تنفيذ أول برنامج تنموي وهو برنامج الإنعاش. الاقتصادي لجأ البنك المركزي إلى رفع الاحتياطات الإلزامية لدى البنوك للتحكم في أخطار التضخم الناتجة عن الإفراط في السيولة، كما أن ارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية وعدم فاعلية السياسة النقدية ساهم في نمو الكتلة النقدية "M2 5. حيث بلغ

[1] - Indicateur de l'emploi et du chomage, data, albankaldowali,org.

[2] - Organisation internationale du travail, consulté le 06 féverier 2024.

[3].- Lies Kerrar, **Les causes de l'inflation ne sont pas conjoncturelles** ; revue de presse ; Algérie 13 au 17 Janvier 2013.

[4]- جميلة مهني، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص42.

متوسطها 22.5% خلال هذه الفترة هذا ما جعل معدلات التضخم تستقر في حدود 4% خلال السداسي الثاني من سنة 2004

الفرع الثاني: عرض تطور معدلات التضخم من 2005-2009

نتطرق في الجدول التالي الى تطور معدلات التضخم للفترة 2005-2009

الجدول رقم(16) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

السنـــــة	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل%	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: http://www.ons.dz

مع انطلاق تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو واصل التضخم في الإرتفاع حيث سجل في سنة 2007 معدل 3.7% لتتسارع وتيرته مرة أخرى خلال عامي 2008 و 2009 أين سجل معدل 4.9% و 5.7% على التوالي ونتج هذا الإرتفاع عن الزيادة في العرض النقدي حيث بلغ حوالي 200 مليار دج سنة 2007، مقابل 161 مليار دج سنة 2006، حيث شهدت هذه الفترة تذبذب في معدل عرض النقود أين بلغ M2 أعلى مستوياته على مدار تطور عرض النقود في الجزائر، حيث قدرت قيمة العرض النقدي 171 مليار دج سنة 2009 وهذا لسببين رئيسيين حيث تمثل السبب الأول وكما أشار إليه بنك الجزائر بالكثر بالأزمة الاقتصادية سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى الصين الودائع تحت الطلب، التي انخفضت من 9.3 مليار دولار سنة 2008 إلى 8.3 متبار دولار سنة 2009 أي انخفاض قدره 1%.

كل هذه الزيادات المثالية في معدلات التضخم نجمت بالأساس عن تأثر أسعار البترول بالأزمة العالمية سنة 2008، حيث وراك الجزائر تضخما مستوردا ناتج بالأساس عن ارتفاع السلع المستوردة خصوصا المواد الغذائية، إضافة إلى التغيرات في احتياطات الصرف النتيجة التغير في أسعار البترول.

الفرع الثالث: عرض تطور معدلات التضخم في الجزائر 2010-2014

من خلال هذا الجدول سنطرق الى تطور معدلات التضخم للفترة ما بين 2010و 2014

الجدول رقم (17) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل%	3.9	4.5	8.9	3.3	2.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: http://www.ons.dz

خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو في الجزائر، شهدت معدلات التضخم تقلبات، حيث انخفض إلى 3.9% في عام 2010 من 5.7% في 2009، ثم ارتفع مجدداً إلى 4.5% في 2011، وارتفع بشكل مستمر ليصل إلى أعلى مستوياته بنسبة 8.9%، نتيجة لضخ كميات كبيرة من النقود دون زيادة في الإنتاج الحقيقي، ناجمة عن الإنفاق الكبير على البرنامج، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات بعد أزمة 2008، مما أدى إلى زيادة أجور القطاع العام في 2012. على الرغم من ذلك، شهدت معدلات التضخم انخفاضًا بوتيرة بطيئة خلال 2013 و 2014، حيث بلغت 3.3% و 2.5% على التوالي، مما يعكس محاولات البنك المركزي في كبح التضخم وتراجع أسعار المحروقات[1].

الفرع الرابع: عرض تطور معدلات التضخم في الجزائر 2015-2019

الجدول رقم (18) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل%	4.8	6.4	5.6	4.3	1.95

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: http://www.ons.dz

[1]- الروافي 2013 **تطور الاقتصادي والذي اكتوبر 2014**، ص ص 15-18 ، متاح علي:
https://wwwbank-of-algeria.dz

مع انطلاق المخطط الخماسي انخفضت أسعار النفط حيث وصل سعر برميل البترول في نهاية سنة 2015 حوالي 35 دولار ، أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية 2016 وهو 37 دولار للبرميل، هذا ما أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مالي كبير وعجز الميزانية وقد ارتبط إنخفاض أسعار المحروقات في هذه الفترة للعملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر مما ترتب عنه ارتفاع في معدل التضخم سنة 2015 بـــ 4.8% أي بزيادة قدرها 1.8 نقطة، ليبلغ سنة 2016 معدل 6.4%، ثم تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.6% في نهاية سنة 2017 حسب ما جاء به التقرير السنوي للبنك المركزي،و من ثم تراجعت هذه النسبة لتنخفض إلى 4.3% سنة 2018، ثم تراجعت هذه النسبة لتخفض إلى 4% سنة 2019 وهذا بسبب تراجع طفيف في أسعار المواد الغذائية مما أدى إلى إنخفاض معدلات الضخم.

الفرع الخامس: عرض تطور معدلات التضخم في الجزائر 2020-2024

من خلال الجدول التالي سنتعرف على تطور التضخم المحقق للفترة 2020- 2024

الجدول رقم (19) : معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2021-2024

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
المعدل%	2.40	7.23	9.3	8.9	7.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: http://www.ons.dz

يمثل ارتفاع معدلات التضخم تحديا رئيسيا للحكومة في ظل الموقف التسييري للسياسة النقدية والسياسة المالية المنتهجة حيث ارتفع التضخم الكلي من 7،2 % في سنة 2021 ليبلغ حسب التقديرات أعلى مستوياته على مدى 26 عاما ليسجل 9،3% سنة 2022 وهذا بسبب ارتفاع السلع على المستوى العالمي وهو تضخم مستورد بسبب الأزمة الصحية كوفيد 19 والحروب الروسية الأوكرانية التي أثرت على معدلات النمو والسياسات الاقتصادية، تراجعت نسبة التضخم إلى مستوى 7،2% خلال شهر أفريل 2024، بعدما كان 7،5% سنة 2023، وارتفاع الأسعار عند الإستهلاك خلال شهر أفريل 2024 بنسبة 0،9% مقارنة بالشهر السابق، كذلك ارتفاع الصادرات بنسبة 4،3% وانخفاض الواردات بنسبة 0،6% خلال الثلاثي الأول من سنة 2024، ولقد تعهد الرئيس بالعمل على خفض معدل التضخم إلى أقل من4% من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

المطلب الرابع: عرض وتطور ميزان المدفوعات للفترة 2001-2024

يعتبر ميزان مدفوعات الوسيلة الفعالة التي تعتمد عليها الجزائر من أجل استمرار نشاطها ونجاحه،

لذلك سوف يتم التعرف على أهم التطورات في هذا الأخير خلال الفترة من (2000) (2019)

الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2000 إلى 2008

سوف يبين الجدول التالي أهم التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات في هذه الفترة .

جدول رقم (20) يوضح تطور ميزان المدفوعات من 2000 إلى 2008

الوحدة:مليارد دولار أمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرصيد الجاري الخارجي	4,36	7,06	8,83	8,84	11,1	21,18	28,95	30,59	34,45
الميزان التجاري	6,70	9,61	12,3	11,41	14,27	26,47	34,06	34,59	40,06
الصادرات	21.65	12.32	18.71	24,46	32,23	46,33	54,74	60,59	78,59
المحروقات	13,65	12,32	18,71	24,46	32,23	46,33	,54 74	60,59	78,59
صادرات الأخرى	0,45	0,56	0,61	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,40

انخفاض سعر البرميل من النفط مما انعكس على الميزان التجاري أن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى علية 2004 تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء

صادرات بترول خام									
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,1	3,65	7,5	9,25	16,94	17,73	19,55	36,99

المصدر: النشرة الثلاثية الإحصائية 2008.

2001 و 2002 حيث سجلت الأقصى في حصيلة الصادرات الجزائرية بسب تراجع الصادرات النفطية، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مما انعكس على الميزان التجاري أن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى علية 2004 تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط الاندماجه في الاقتصاد العالمي، ومن نتائج هذا البرنامج ما يلي[1]:

1- تراجع في مستوى البطالة أكثر من 20 إلى 24% .

2- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الجاهزة الآلاف من المساكن.

3- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003 .

- تعد المحروقات المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في جمع الرواتها ونهوض باقتصاد قوي، فلذلك نستنتج من خلال الجدول أن المحروقات شهدت ارتفاعا خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2008 وهذا ما يصاحبه ارتفاع في سعر البرميل من البترول، أما و في سنة 2008 وبسبب الأزمة المالية العالمية انعكس ذلك مليا على سعر البترول الذي انخفض سعره

- أما فيما يخص الاحتياطات العامة دون ذهب مشهدية ارتفاعا من منه 2000 إلى 2008 وذلك راجع إلى نهوض باقتصاد وتوفر السيولة واعتماد على المحروقات.

- وفي الأخير يمكن القول أن ميزان المدفوعات لبنك الجزائر من 2000 إلى 2008 شهد تطورا كبيرا ناتج عن أن وسائل السياسة النقدية أدت إلى توازن ميزان المدفوعات وأن البنك الجزائر لديه سيولة كافية المواجهة الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية. 2008 التي أدت إلى على معظم البنوك، لأنها لم تطبق فوائد وأحكام السياسة النقدية. الاقتصادي المعمول بها في حالة الطواري .

- إن حجم السيولة النقدية التراكمية الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، حيث وضعت السياسة النقدية أمام عدة مشاكل من بينها التضخم مما أدى إلى تراجع النمو وتذبذب في ميزان المدفوعات الذي تعتمد عليه الدولة في وضع سياستها الاقتصادية حيث أن اختلاله كما هو واضح في مجال الدراسة من 2000 إلى 2008 سواء كان عجز أو فائض خاصة في سنة 2008 الذي بلغ ذروته وقدر ب 36.99 مليار دولار وهذا ما يعرف بانتعاش الاقتصادي مما يدل على توفر مردودية والسيولة النقدية للدولة.

[1]- روفية قالي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020-2021، ص50.

تميزت هذه الفترة يتمكن الجزائر من تسديد الدين الخارجي مع استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجي تحسن مستمر الوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي أنجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2009-2014

شهد بنك الجزائر خلال هذه الفترة من (2009 - 2014) تطورا كبيرا في ميزان المدفوعات الذي يعتبر أهم مؤشر تعتمد عليه الدولة وهذا ما يبينه بوضوح الجدول التالي:

الجدول رقم (21): يمثل تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2009-2014

الوحدة: مليارددولار أمريكي

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الجاري الخارجي	0,40	12,15	19,70	12,418	1,153	-9,277
الميزان التجاري	7,78	18,21	27,94	20,167	9,880	0,459
الصادرات	45,19	57,09	72,88	71,736	64,867	60,129
المحروقات	44,42	56,12	71,66	70,583	63,816	58,462
صادرات الأخرى	0,77	0,97	1,22	1,153	1,051	1,667
الواردات	-37,40	-38,89	-44,94	-51,569	-54,987	-59,670
رصيد حساب رأس المال	3,46	3,18	0,36	-0,361	-1,020	3,396
الاحتياطات الخامة دون الذهب	148,91	162,22	182,22	190,661	194,012	179,839
سعر وحدة صادرات بترول خام	62,25	80,15	112,94	111,045	108,071	100,234
رصيد ميزان المدفوعات	3,86	15,32	20,141	12,057	0,133	-5,881

- نلاحظ أن المحروقات شهدت ارتفاعا على مدى سنوات الدراسة خاصة البترول حيث ارتفع سعر البرميل الواحد للبترول، مما أدى إلى انتعاش الاقتصادي الدولة.

- احتياطات العامة دون ذهب ارتفعت قيمتها من 2009 إلى 2013 بنسبة s لم انخفضت في سنة 2014 بقيمة 178.93 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب توفر السيولة النقدية للبنك الجزائر الذي يساهم في نهوض بكل المجالات ومساعدة الدولة .

وفي الأخير بتطرق الميزان المدفوعات من 2009 إلى 2014 الذي لاحظ نمو بطئ جدا خاصة في سنة 2014 أخذت قيمة سالبة قدرت ب 5,881 - مليار دولار ويرتبط تطور ميزان المدفوعات لبنك الجزائر بتغيرات وتطورات في المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة.

[1]- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل سعي للإنضمام لمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر 03، 2012، ص232.

الفرع الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2015-2019

يوضح الجدول التالي أهم التطورات الميزان المدفوعات في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019[1]:

الجول رقم (22): يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2015-2019

الوحدة:مليارد دولار أمريكي

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الخارجي الجاري	-27,29	-26,22	-4,19	-7,48	-
الميزان التجاري	-18,08	-20,13	-3,41	-1,17	3,166
الصادرات	34,57	29,31	7,99	41,115	-
المحروقات	33,08	27,92	7,65	38,897	6,277
صادرات أخرى	1,48	1,39	0,34	2,218	-
الواردات	-52,65	-49,44	-11,33	-48,573	-
رصيد حساب رأس المال	-0,25	0,19	-0,40	0,878	-
الاحتياطات الإجمالية (دون الذهب)	144,133	114,138	97,332	79,882	-
سعر الوحدة لصادرات البترول	53,066	45,005	54,063	71,8	71,2
رصيد ميزان مدفوعات	-27,54	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93

الوار
يجب
الوا
تميز
عجز الميزان التجاري الذي انتقل من 14412 مليار دولار في سنة 2017 إلى 7.458 مليار دولار في سنة 2018 أي الخفض بنسبة 48.3% خلال مفتين استمر الوضع في سنة 2019 التي تعتبر بداية للأزمة صحية أثرت على كل القطاعات وهذا ما أدى لتراكم الخسارة وبالتالي العجرة . شهد ميزان المدفوعات عجزا كبيرا من 2015 إلى 2019 يرجع ذلك للعوامل الخارجية المتمثلة في تغير سعر الصرف، كتل ك مختل في الأزمات مثل التضخم الذي يهدم الاقتصاد الوطني، بإضافة إلى عوامل داخلية المتمثلة في الحراك الوطني وأزمة الصحية كوفية 19 التي عرقلة نشاط في مختلف المجالات، كانت نسبة العجز

[1]- روفيا فالي، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53..

تقارب q.20، لذلك يجب على البنك أن يعيد في السياسة النقدية المطبقة تعديلها بما يتناسب مع متطلبات ميزان المدفوعات بهدف مواجهة العجز ومحاولة تعديله وفقا الوسائل السياسة النقدية الفعالة. ما يمكن قوله على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر أنه لم يستقر وبقي متذبذبا خلال فترة الدراسة (2000-2019) نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري حراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات وخاصة في مل غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة، والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج والذي يرتكز على إيرادات العمالية البترولية حيث أنه في حالة انهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة الاقتصادية، لذلك ولحد الأن لا يزال يخضع ميزان المدفوعات الجزائري إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي[1].

الفرع الرابع: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2020-2024

يوضح الجدول التالي أهم تطورات ميزان المدفوعات لفترة 2021-2024

الجدول رقم (23): تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2020-2024

السنة	2020	2021	2022	2023	2024المتوقع
المعدل%	16.30-	1.48-	18.47	11.97	6.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر (المديرية العامة للجمارك).

نلاحظ إرتفاع إجمالي رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2022 مسجلا فائضا بـ: 18،47% مليار دولار مقابل عجز قدره 1،48- مليار دولار سنة 2021[2]، بحسب بيانات بنك الجزائر التي أبرزت قوة الوضع الخارجي العام مع ارتفاع مستوى احتياطات النقد الأجنبي منتقلة من 45،30 مليار دولار إلى 60،99 مليار دولار في نهاية 2022 في سياق يشهد انخفاضا للدين الخارجي.

ولقد بلغ الفائض في ميزان المدفوعات حسب تقديرات الديون الوطني للإحصاء عام 2023 ما قيمته 1612،3 مليار دج ما يعادل حوالي 11،978 مليار دولار، في وقت سجلت فيه الصادرات قيمة 7406،3 مليار دج، أو ما قيمته 55،22 مليار دولار أما الواردات لنفس الفترة 5794،0 مليار دج، ما قيمته 43،044 مليار دولار، ويلاحظ حسب المؤشرات المعلنة،، أن الواردات عرفت نموا بنسبة 4،6% مقارنة بسنة 2022، ويرجع الترجع أساسا إلى الإنخفاض المسجل في أسعار المحروقات، مقارنة بسنة 2022 التي سجلت فيها الاسعار مستويات قياسية.

- ستصل صادرات السلع حسب توقعات نص قانون المالية لسنة 2024 إلى 49،8 مليار دولار، أما الواردات فسترتفع لـ 7،1% مقارنة بسنة 2023 لتصل إلى 43،5 مليار دولار، وعلى هذا الاساس سنسجل فائضا بين سنتي 2024 و2026 ليبلغ 6.5 مليار دولار في 2024 ثم 2،9 مليار دولار و4،2 مليار دولار سنتي 2025 و2026 على التوالي.

وعلى حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2024 النفقات المسطرة لهذه السنة ستبلغ أكثر من 15275 مليار دينار جزائري بنسبة 18% منها موجهة للاستثمار العمومي[3].

---

[1]- خولة بوفسيوة، زهرة زقرور، دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق يحي جيجل، 2021، ص68.

[2]- تقرير بنك الجزائر، حول الوضعية الاقتصادية للبلاد، الخبر 25 نوفمبر 2023..

[3] - News.radio-algerie.dz le 11/12/2023 à 12 :44h

المبحث الثالث: تقييم برامج الاستثمارات العمومية وفقا لمربع كالدور السحري في الجزائر فترة 2001-2024

تعد البرامج الاستثمارية ذات طابع كينزي قائمة على التوسع في السياسة المالية، حيث لم يسبق لها مثيل من قبل في الجزائر، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك خلال طول الفترة من 2001 إلى 2021، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في:

المطلب الأول: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور السحري 2001-2004

من خلال مربع كالدور للفترة 2001-2004 الدراسة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة، والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (24) : متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2001-2004
الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2001	3	27.3	4.2	6.1
2002	5.6	25.6	1.4	3.65
2003	7.2	23.7	4.3	7.5
2004	4.3	17.7	4	9.25
المتوسط	5.03	23.56	3.48	6.63

htt

الشكل رقم (04): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2001-2004

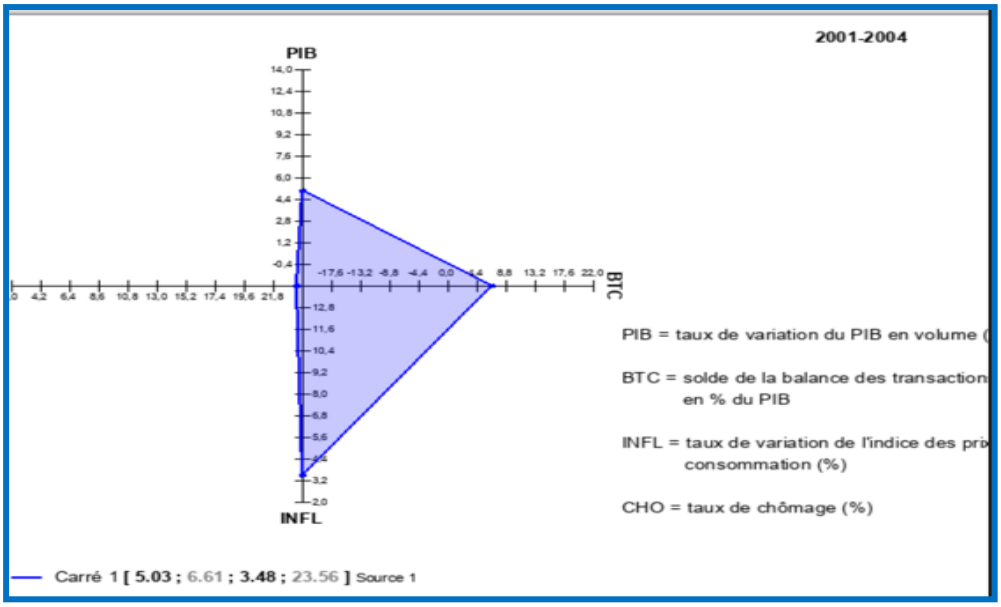

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور نلاحظ أن المربع قد اتسع بشكل كبير على جهة اليمين، أي زيادة كبيرة في جهة ميزان المدفوعات، الذي ارتفع من 6.1% سنة 2001 إلى 9.25 % سنة 2004 ، وهذا عائد إلى الانتعاش الكبير في قطاع المحروقات خاصة عوائد البترول، كما تعد سنة 2002 أقل سنة في زيادة حيث لم تتجاوز الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات 3.65%، وبلغ متوسط ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى 6.63%، وهذا نتيجة الإتباع سياسة الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها السلطات بداية من هذا البرنامج من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد مناصب الشغل وتقليل نسب البطالة، التي انخفضت من 27.3% سنة 2001 إلى أن بلغت 17.7% سنة 2004 ويرجع هذا إلى المشاريع الاستثمارية وتعد الأشغال العمومية القطاع الأكثر استقطابا لليد العاملة، حيث بلغ متوسط نسبة البطالة خلال هذه الفترة إلى 23.56% ، مما انعكس بشكل واضح على النمو الاقتصادي الذي عرف تطور بشكل تدريجي وواضح إذ بلغ 4.3% سنة 2004 مقارنة لما كان عليه سنة 2001 حيث بلغ ما نسبته 3% ، وتعد سنة 2003 التي بلغ فيها النمو الاقتصادي أعلى قيمة له خلال هذه الفترة حيث وصل إلى. 7.2% ، وبلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة إلى 5.03%، أما عن التضخم الذي كان مقبولا بشكل عام إذ لم يصل إلى نسب كبيرة حيث بلغ سنة 2001 ما نسبته 4.2% وانخفض ووصل لأدنى قيمة له سنة 2002 حيث بلغ 1.4% ثم ارتفع ليصل سنة 2004 إلى 4%، أما الأعلى تضخما فقد كانت سنة 2003 إذ بلغ تضخم 4.3%، وفي المجمل فإن التضخم لم يصل إلى نسب قياسية حيث وصل متوسطه إلى 3.48%

المطلب الثاني: تحليل أداء برنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور للفترة 2005-2009

جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بمجموعة من الأهداف للنهوض بالقطاعات الاقتصادية ويمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال مربع كالدور والجدول التالي:

جدول رقم (25) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005-2009

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2005	5.9	15.3	1.4	16.94
2006	1.7	12.3	2.3	17.73
2007	3.4	13.8	3.7	19.55
2008	2.4	11.3	4.9	36.99
2009	1.6	10.2	5.7	3.86
المتوسط	3	12.59	3.6	19.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz

الشكل رقم (05) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005-2009

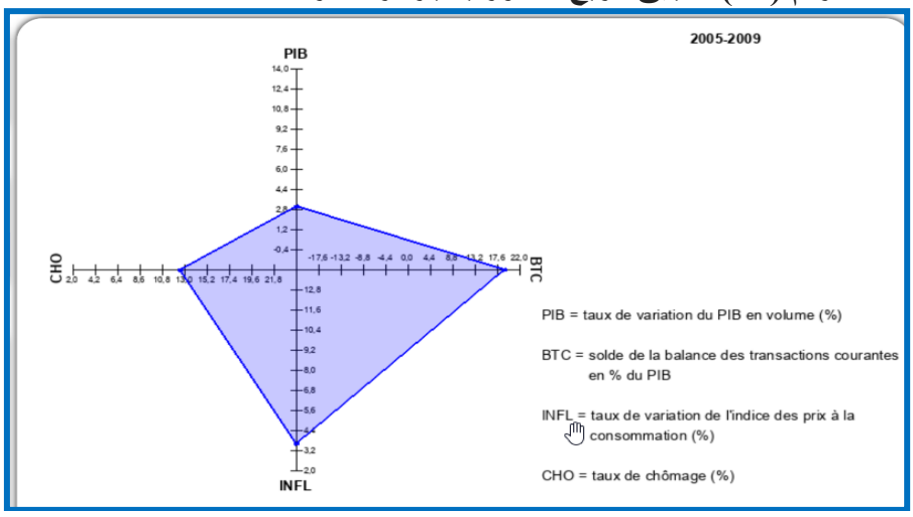

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور نلاحظ تحسن في نسبة البطالة، حيث كانت تقدر سنة 2005 حوالي 15.3% ثم انخفضت إلى 10.2% سنة 2009، وهذا راجع إلى مواصلة الحكومة في تنفيذ برامج استثمارية وتشجيع على إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما ميزان المدفوعات فنلاحظ أنه قد تحسن بشكل ملحوظ، حيث وصل سنة 2005 إلى 16.94% ووصل إلى أكبر قيمة له سنة 2008 إلى 36.99% رغم الأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2008 حيث بلغ ميزان المدفوعات خلال سنة 2009 بعد أزمة 2008 إلى 3.86% وهذا عائد إلى انخفاض أسعار المحروقات ، وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات عكس الواردات التي بقيت في حالة استقرار وثبات وهذا ما أثر على رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009، وقد انعكس هذا على معدل النمو الاقتصادي الذي انخفض من 9.5% سنة 2005 إلى 1.6% سنة 2009 وهذا بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وأنا فيما يخص معدل التضخم فقد ارتفع بشكل ملحوظ بعد أن كان 14 سنة 2005 ثم ارتفع لي يصل إلى 5.7% سنة 2009 ورغم هذا فإنه يعتبر مقبولا ولم يصل أرقام قياسية حيث يسجل معدل المتوسط إلى 3.6%

المطلب الثالث: تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور السحري2010-2014

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 بمجموعة من الأهداف للنهوض بالقطاعات الاقتصادية ويمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال مربع كالدور والجدول التالي:

جدول رقم (26) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2010	3.6	10	3.9	15.32
2011	2.9	10	4.5	20.14
2012	3.4	11	8.9	12.06
2013	2.8	9.8	3.3	0.13
2014	3.8	10.6	2.5	5.88 -
المتوسط	**3.3**	**10.3**	**4.62**	**8.35**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

الشكل رقم (06): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014

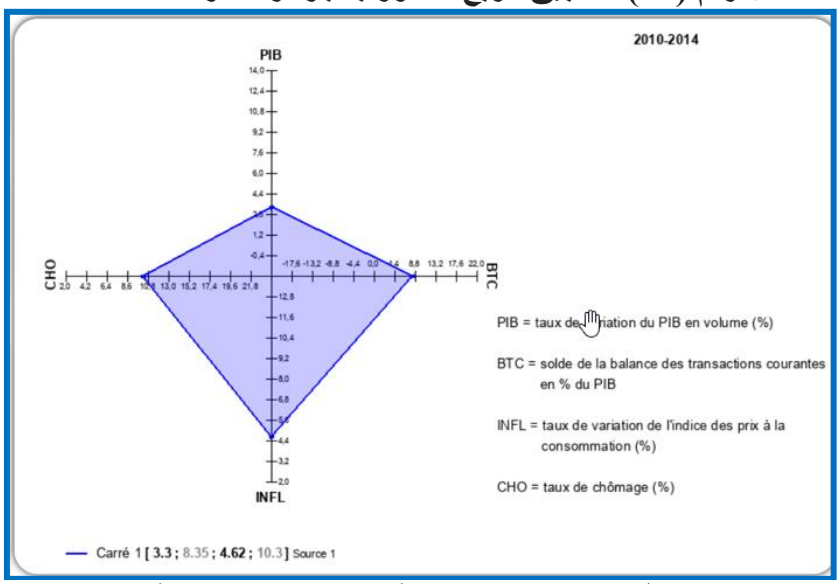

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kalder

من خلال التمعن في شكل مربع كالدور السحري يتضح أن هذه الفترة 2010-2014 عرفت تحسنا في رصيد ميزان المدفوعات من خلال اتساع المربع جهة اليمين حيث وصل إلى حدود 8.35% في المتوسط كنسبة رصيد ميزان المدفوعات مدعوما بالارتفاعات المسجلة بأسعار البترول في السوق النفطية العالمية ولكن ما يلاحظ كذلك هو ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات من 15.32% سنة 2010 إلى 20.14% سنة 2011 لينخفض سنة 2012 برصيد قدره 12.06، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0.13 ليحقق عجزا سنة 2014 حيث سجل رصيدا سلبيا بنسبة - 5.88% بسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة فاتورة الواردات وانخفاض قيمة الدولار مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات ولكن في المقابل نجد أن هناك تراجع في المؤشرات الأخرى مثل النمو الاقتصادي بسبب تراجع كبير في نمو قطاع المحروقات حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة 3.3% بسبب أن هذا القطاع يعتبر محرك النمو

الاقتصادي، وعرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من 10% سنة 2010 إلى 10.6% سنة 2014، كما عرفت معدلات التضخم. تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3.9% إلى 8.9% سنة 2012 لينخفض سنة 2014 إلى 2.5% .

المطلب الرابع: تحليل أداء البرنامج الخماسي من خلال مربع كالدور للفترة 2015 2019

جاء البرنامج الخماسي 2015-2019 بمجموعة من الأهداف للنهوض بالقطاعات الاقتصادية ويمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال مربع كالدور والجدول التالي:

الجدول رقم (23) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	النموالاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2015	3.7	11.2	4.8	27.54-
2016	3.2	10.5	6.4	26.03-
2017	1.3	11.7	5.6	21.76-
2018	1.1	11.7	4.3	15.82-
2019	1.0	11.4	1.95	16.93-
المتوسط	**2.06**	**11.3**	**4.61**	**21.62-**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء:

http://www.ons.dz

https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor.

الشكل رقم (09) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019

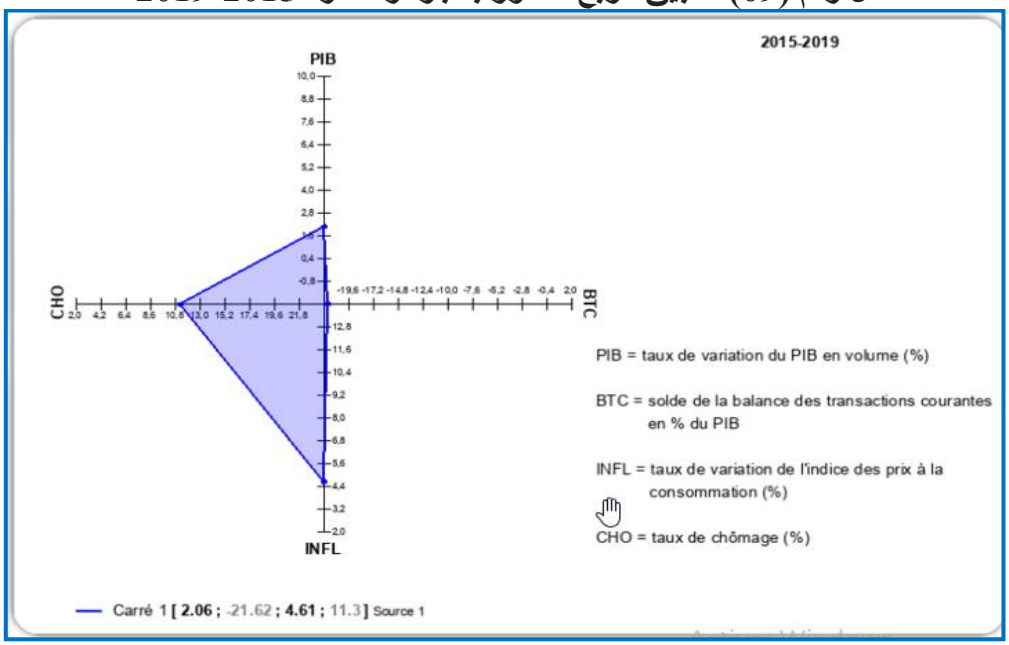

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج .

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kalder

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور يتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع من خلال انكماش شكل المربع في جهة اليمين مما يوضح تراجع في مؤشر ميزان المدفوعات بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات وتزايد قيمة الواردات حيث وصل رصيده إلى21.62% في المتوسط، حيث تلاحظ انخفاض رصيد ميزان المدفوعات من 27.54 % سنة 2015 إلى 26.03% سنة 2016 لينخفض سنة 2017 برصيد 21.76 % لينخفض بعد ذلك في سنة 2018 برصيد قدره 15.82% ليستقر سنة 2019 ليحقق رصيدا .16.93%.

وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات الذي انخفض من 3.7% سنة 2015 إلى 1.0 سنة 2019 حيث بلغ متوسطه 2.06% ولكن في الجهة المقابلة تجد أن معدلات البطالة عرفت استقرارا حيث انتقلت من
11.2% سنة 2015 إلى 11.4% سنة 2019 حيث بلغ متوسطها 11.3% وهذا راجع إلى التحفيرات الضريبية الإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات التمويل وتشغيل الشباب، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم مسنة 2015 من 4.8% إلى 6.4% سنة 2016 ليرتفع سنة 2017 إلى 5.6% ثم تنخفض إلى 4.3% سنة 2018 لينخفض بعد ذلك ويصل إلى 1.95% سنة 2019 ليحقق متوسطاً قدره 4.61 .

المطلب الخامس: تحليل أداء برنامج النمو الجديد من خلال مربع كالدور للفترة 2020 -2024

الفرع الاول: تحليل اداء برنامج النمو الجديد من خلال مربع كالدور للفترة 2020 -2021

سعت الدولة الجزائرية مواصلة النهوض وانتعاش اقتصادها من خلال برنامج النمو الجديد الذي جاء في فترة تميزت عن باقي فترات البرامج السابقة ويمكن تحليل أداء هذا) البرنامج من خلال مربع كالدور السحري والجدول التالي:

جدول رقم (24): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2020-2021

الوحدة نسبة مئوية %

السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2020	5.1-	14.2	2.42	16.30-
2021	3.4	13.4	7.23	1.38-
المتوسط	0.85-	13.8	4.82	8.48-

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي 2021، البنك المركزي الجزائري، ديسمبر 2022،

متاح على: https//www.bank-of-algeria. dz

الشكل رقم (10) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2020-2021

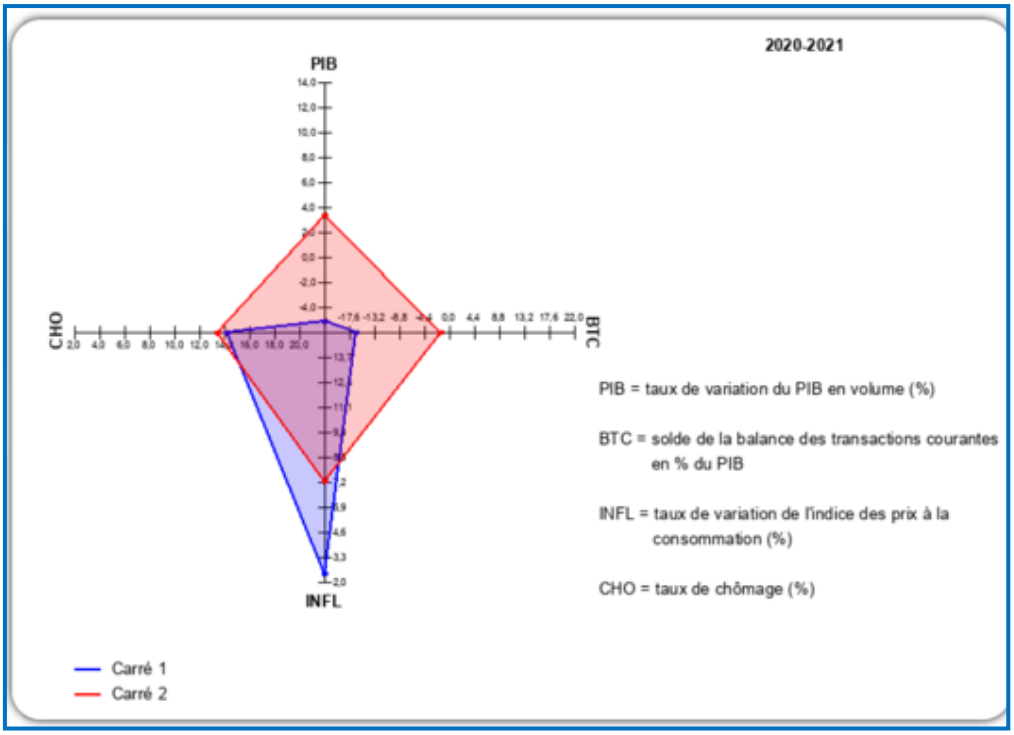

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور تلاحظ أنه خلال سنة 2020 أن النمو الاقتصادي عرف تراجع كبير وعجز قدرب - 51% سنة 2020 وبعود هذا إلى تفشي وباء كوفيد - 19 الذي ضرب العالم وكل اقتصاديات العالمية وتراجعت أسعار المحروقات بشكل كبير وأثر هذا على الاقتصاد الوطني باعتباره يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، ومع حلول سنة 2021 ارتفع النمو الاقتصادي بعد رفع الحظر الذي طبق ورفع القيود التي كانت مطبقة أثناء انتشار الوباء، وهذا ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات الذي بلغت نسبته سنة 2021 حوالي - 1.4% بعدما كانت سنة 2020 تبلغ - 16.30% ، ومع الركود الاقتصادي بفعل وباء كورونا ارتفعت نسب البطالة حيث وصلت سنة 2020 إلى 14.2% وانخفضت بشكل طفيف في سنة 2021 إلى 13.4%، أما التضخم فقد وصل إلى قيم قياسية إذ بلغ سنة 2020 إلى 2.42% ليرتفع بشكل كبير ويصل إلى 7.23% سنة 2021، وفي المحمل يمكن القول أنه خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2021 تأثرت بشكل كبير توناء كوفيد 19 الذي جعل السلطات الحكومية تحمد الكثير والبرامج الاستثمارية وفرض مجموعة من القيود والقرارات كالحظر لتقليل من انتشار الفيروس، الذي أصاب العالم بأكمله مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات وتراجع نسب صادرات باعتبار أن هذه المحروقات لها نسب عالية من قيمة الصادرات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: تحليل أداء برنامج النمو الجديد من خلال مربع كالدور 2022-2023

يمكن تحليل أداء هذا البرنامج من خلال معطيات مربع كالدور السحري والجدول التالي:

جدول رقم (25): متغيرات كالدور بالجزائر للفترة (2022-2023)

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2022	3,2	12,49	9,3	18,47
2023	4,1	12,03	8,9	11,97

المتوسط	3,65	12,26	9,1	15,22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: https//www.bank-of-algeria.dz
https://.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global du trezor

الشكل رقم (16): يوضح تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2022-2023

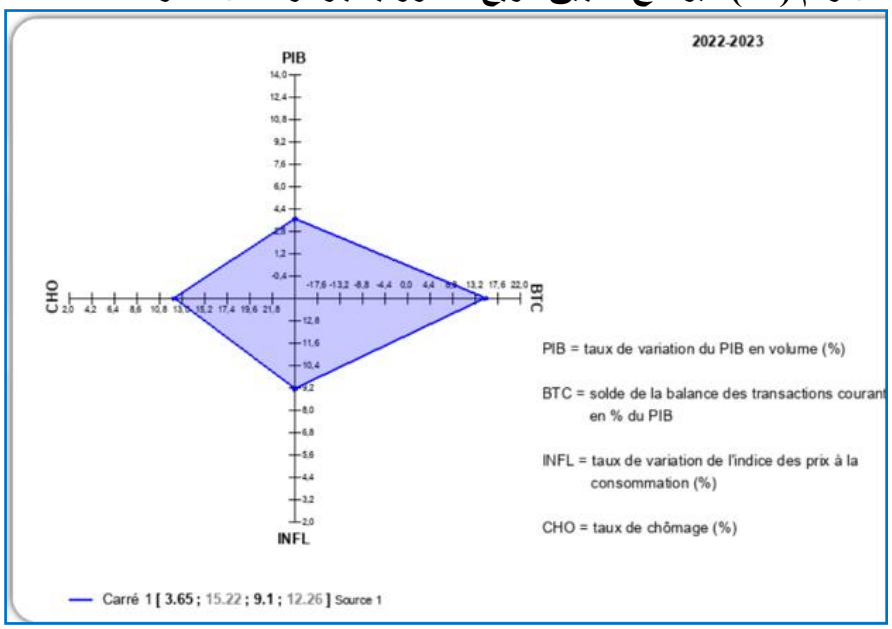

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج **Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor**

من خلال شكل مربع كالدلور الذي ازداد اتساعه مقارنة بسنتي 2020-2021، مما يعني الإقتراب من مثلوية مربع كالدور وهذا يدل على تحسن أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2022-2023 مع تطبيق برنامج النمو الجديد.

حيث نلاحظ انخفاض طفيف في مؤشر البطالة من 4،13 سنة 2021 إلى 12،49 سنة 2022 وينخفض من جديد ليسجل 12،03 سنة 2023 وهذا راجع لرفع الحضر الصحي المفروض وإعادة نشاط المشاريع والمؤسسات الاقتصادية المغلقة واهتمام السلطات لإنعاش الاقتصاد وتولي اهتماما كبيرا لخفض نسبة البطالة من خلال زيادة الإنفاق العام في شكل استثمارات عمومية مولدة للشغل Les startup.

كما نلاحظ زيادة معتبرة في ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى تحسن أسعار البترول وقيمة الصادرات حيث سجل فائضا بـــ18،47% سنة 2022 بعدما عرف عجزات بـــ -8،84% سنتي 2000 و2021 عرف انخفاض طفيف سنة 2023 بـــ 11،97% مال قيمته 1612 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى الإنخفاض المسجل في أسعار المحروقات مقارنة بسنة 2022، التي سجلت أسعر قياسية.

نلاحظ استقرار معدل النمو الاقتصادي بـــ 3،2 سنة 2022 لكن عند قياس المسب بين سنتي 2023/2020 يمكن القول بأنه عرف انتعاش وزيادة هذا راجع إلى انتهاج الحكومة مسلك النمو الجديد وبداية تنفيذ المشاريع المسطرة وكذلك ارتفاع الصادرات بفضل انتعاش قطاع المحروقات واللأداء القوي في قطاعات الصناعة والبناء والخدمات خلال سنة 2023 حيث كشفت الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار عند تسجيل أكثر من 1694 مشروعا موجه للإستثمار.

لكن نلاحظ ارتفاع نسبة التضخم الذي يسجل 4،84% سنتي 2020 و2021 بمعدل 17،23 سنة 2021 ثم ارتفع إلى 9،3% سنة 2022 بسبب الإرتفاع المسجل في الأسعار عالميا والمستورد إلى الجزائر مع السلع المستوردة (تضخم مستورد) ثم يعرف انخفاض طفيف سنة 2023 بـــت 8،9%.

الفرع الثالث: تحليل أداء برنامج النمو الجديد المتوقع لسنة 2024من خلال مربع كالدور

الجدول رقم (26): متتغيرات مربع كالدور المتوقع بالجزائر للفترة 2024

الوحدة: النسبة المئوية%

السنة	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2024	4.2	11.6	7.2	6.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: https//www.bank-of-algeria.dz

https://.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global du trezor

الشكل رقم (17): مربع كالدور المتوقع بالجزائر لسنة 2024

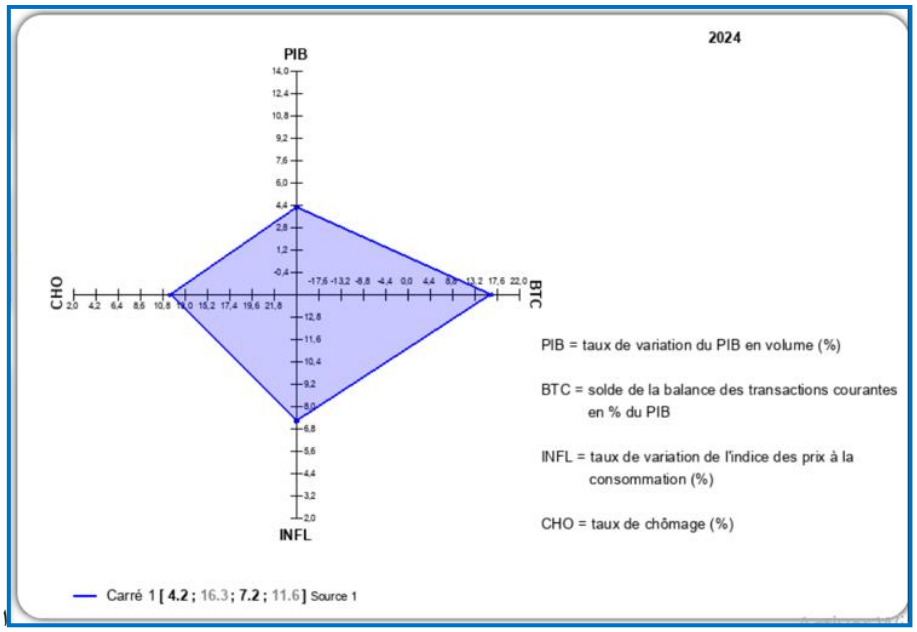

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وتطبيقها على برنامج

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

نلاحظ خلال سنة 2024 المؤشرات المتوقعة لمتغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر ستعرف تحسن كبير مقارنة بالسنوات السابقة وأكثر قربا إلى المثلوية ومن المتوقع أن يصل معدل البطالة 11،6% خلال سنة 2024 حسب قانون المالية وتوقعات الحكومة الجزائرية وهذا راجع إلى زيادة نسبة التشغيل خلال سنة 2023 و2024 بعدما سجل ارتفاع خلال سنتي 2022و2023 بـ 12،26.

كما نلاحظ تحسن النمو الاقتصادي حيث متوقع أن يسجل 4،2 % سنة 2024 مقابل 3،69 سنتي 2022 و2023 والتي تعتبر أرقام قياسية وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط.

نلاحظ انخفاض في معدل التضخم حيث من المتوقع أن يسجل 7،2% سنة 2024 ولقد سجل حقيقة نسبة 4،2% خلال الثلاثي الأول لسنة 2024 ويبقى التضخم الهاجس الأول لتطور الاقتصاد البلاد ولقد سجل 9،1% خلال سنتي 2022 و2023 ولقد تعهد الرئيس على خفض معدلات التضخم إلى أقل من 4% خلال السنوات القادمة.

خلاصة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للرفع من الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع، وأن هدف النمو الاقتصادي في الجزائر يمثل المحور الرئيسي في المخططات

التنموية، والسياسات الاقتصادية، لا سيما في ظل وضعها الاقتصادي المتدهور مع ارتفاع أسعار النفط عرفت خزينة الدولة انتعاشا ماليا لم يسبق له مثيل مما مهد إلى الشروع في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية بهدف زيادة التشغيل وخفض معدلات التضخم ورفع مستوى النمو الاقتصادي للبلاد وتحقيق ميزان المدفوعات، وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ تجاوز 7 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ قدره 114 مليار دولار والبرنامج الثالث لتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بمبلغ 286 مليار دولار، بالإضافة إلى المخطط الخماسي (2015-2019)، وبرنامج النمو الجديد 2020-2024، وتهدف السلطات العمومية من خلال البرامج استغلال عائدات البترول في إحداث تنمية شاملة ومستدامة وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تقييمها لبرامج الاستثمارات العمومية وفقا لمتغيرات مربع كالدور السحري نجد أن فترة 2005-2009 هي الأقرب إلى المثولية بسبب النمو الاقتصادي في تلك الفترة.

خاتمة

تؤكد الدراسات الاقتصادية على أهمية ودور الدولة في تحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة من بينها الإنفاق العام، الذي يعتبر كأهم أدوات السياسة المالية من أجل إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

نتيجة لسللة التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري وجعلت الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية إلا أنها اعتبرت هيكلية لم تثبت فعاليتها وكفاءتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية، حيث مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت تأثيرا كبيرا على التنممية الاقتصادية وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، أين تدهورت معدلات التبادل، وارتفعت معدلات التضخم المستورد وتراجعت أسعار النفط بشكل كبير أدى إلى شلل الحركة التنموية، مما أدى بالجزائر إلى انتهاج سياسة بديلة في تنمية اقتصادها مع بداية سنة 2000 حيث اعتمدت على مجموعة من البرامج الإستثمارية العمومية حققت نتائج محمودة في ظل الاستقرار الاقتصادي.

لكن البرامج التنموية الاقتصادية المنتهجة منذ سنة 2001 تعتبر هائلة الضخامة من الناحية الإنفاقية فقط ونتائجها أقل بكثيرمما كان بالإمكان تحقيقه وتعتبر ظرفية في ظل استمرار ارتباط المتغيرات الأربع المشكلة لمربع كالدور السحري ينمة قطاع المحروقات.

كما أن هذه السياسة الاقتصادية للبرامج التنموية المبينة في أغلبها على التصورات الكينزية في تحفيز الطلب الكلي يتحقق أثرها الإيجابي تحت شرط أساسي هو مرونة الجهاز الإنتاجي، كما نلاحظ تعطل هذه البرامج التنموية بشكل واضحخ عقب وتيرة مريحة في الألفية الثالثة وهذا مقترن أسا بإنخفاض أسعار المحروقات، كما أن هذه البرامج لم تثبت نجاعتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد جديد بهدف تحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الاستثمار والهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

1- إختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في فصلي الدراسة سنحاول اختبار الفرضيات الموضوعة في مقدمة البحث على النحو التالي:

- **الفرضيةالأول والتي تنص على**: " يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والمتمثلة فيخلال التعريف الخاص بمربع كالدور السحري ومعرفة أهم متغيراته المتمثلة في متغيرات المربع السحري لكالدور(النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات)".

وبعد الدراسة توصلنا من خلال التعريف بالإنفاق العام، وكذا التعريف الخاص بمربع كالدور السحري ومعرفة أهم متغيراته والمتمثلة في (النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، و ميزان المدفوعات)، إلى إثبات صحة الفرضية الأولى .

- **الفرضية الثانية والتي تنص على**: "يعد الإنفاق العام العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي".

وبعد الدراسة توصلنا إلى وجود تعارض بين مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي المشكلة للمربع السحري، فإن الإنفاق العام لا يعد العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية بل لابد من تحقيق تنسيق وتفاعل بين مختلف أدوات السياسة الإقتصادية التي تسمح بتشكيل مزيج سياسات متفق عليها ، هدفها توسيع مربع السياسة الإقتصادية (مربع كالدور السحري) قدر الإمكان ، حيث تكون الوضعية الإقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت المساحة أكبر.

- **الفرضية الثالثة والتي تنص على:**" يختلف تأثير برامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور السحري للفترة الممتدة من 2001-2024 من برنامج تنموي إلى آخر".

وبعد الدراسة توصلنا إلى معرفة الهدف من تطبيق البرامج التنموية في الجزائر وتقييم تطور المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري بالجزائر خلال الفترة من 2001-2024.

وقيامنا بإختبار هذه الفرضية بتطبيقها على نموذج :

Générateur de Carée Magiques de Nicokas Kaldor

توصلنا إلى أن بعض البرامج التنموية أثرت إيجابيا وسلبيا على متغيرات مربع كالدور السحري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

2- نتائج الدراسة:

- اعتماد الإقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات، مما يجعل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية مرهونة بتقلبات سعر برميل النفط.
- تعتبر المؤشرات الإقتصادية الكلية المتمثلة في البطالة والتضخم من الأهداف الأساسية والرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، حيث أن معدل البطالة يعكس الوجه الحقيقي للحالة الإجتماعية، ومدى التحكم لتوفير فرص العمل، أما التضخم فيدل على قيمة العمل والقدرة الشرائية .
- غياب الرشاد في الإنفاق العام أدى إلى تجاوز التكاليف المخصصة للبرامج والمشاريع.
- الهدف من برامج الإستثمارات العمومية التي تم إطلاقها طول الفترة الممتدة من 2001-2024 هو تدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني.

3- نتائج الجانب التطبيقي:

- اعتماد الحكومة في تمويل المشاريع الإستثمارية بشكل كبير على العوائد البترولية لقطاع المحروقات والذي عرف تذبذبا في أسعاره، مما أثر على برمجة المشاريع وتحسيدها، وبالتالي على الإقتصاد الوطني ككل.
- سعت الجزائر إلى تحسين ميزان المدفوعات وهذا ما ظهر جليا في خفض مستوى الورادات ودعم الإنتاج المحلي على مدى السنوات التي تم فيها تنفيذ البرامج الإستثمارية.
- الإرتباط الشديد لإقتصاد الجزائر بصادرات المحروقات حيث عرفت مساحة مربع كالدور تمددا وتقلصا لمؤشرات الإقتصاد تبعا لزيادة وانخفاض أسعار المحروقات.
- ساهمت الإصلاحات الإستراتيجية التى طبقتها الجزائر في رفع القدرات الإقتصادية وتطويرها وتحديثها مما ساهم في زيادة النمو الإقتصادي رغم أنه عرف تذبذباً خلال تطبيق البرامج الإستثمارية.
- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الإقتصادية المعبر عنها بالمربع السحري التي أشار إليها كالدور في نموذجه، والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم، وتحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات، من خلال التأثير على هذه الأدوات بإستعمال عدة أدوات أهمها سياسة الإنفاق الحكومي.

4- الإقتراحات والتوصيات:

- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية ومحاربة البيروقراطية.
- الإعتماد على خطط طويلة الأجل ومناهج لتقييم الخطط والبرامج الاقتصادية والتنموية.
- ضرورة توفير ظروف مائمة لضمان فعالية السياسات الاقتصادية وأداء متغيرات مربع كالدور السحري.
- إعطاء أهمية كبيرة لهيكل الإنتاج المحلي وحمايته من المنافسة الخارجية الغير متكافئة والإستيراد الغير المنظم.
- ربط مخططات البرامج الإستثمارية بقدرات الإنجاز الوطنية التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصصية للإستثمار.
- ضبط معدلات نمو الإنفاق العام في الجزائر بحيث تكون موافقة مع الطاقة الإنتاجية.
- دعم القطاع الخاص وتشجيعه على الإبداع والأنشطة المنتجة التي تساهم في إنشاء بيئة أعمال تشجع على الاستثمار وتنمية الإقتصاد الوطني.
- تفعيل الرقابة الفعالة وهذا لمحاربة الفساد الذي عرقل تطبيق البرامج الإستثمارية والحصول على النتائج المرجوة.

5- أفاق الدراسة:

يمك ننا القول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة

محاولة تفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مفتوحا لدراسات أوسع وفي هذا الصدد يمكن لنا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنه يمكن أن تكون عناوين لدراسات جديرة بالإهتمام وهي:

- أثر البرامج التنموية على تطور أسعار المحروقات خلال الفترة 2001-2024.
- مساهمة برامج الإستثمارات العمومية 2001-2024 في ترقية القطاع السياحي.
- أثر برامج الإستثمارات العمومية على برنامج النمو الجديد 2020-2024 دراسة قياسية

قائمة

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1. أحمد خل حسين الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، مطبعة جامعة التكوين، ط01، 2013.
2. أعاد علي حمود، موجز في المالية والتشريع المالي، جامعة الموصل، دار الكتاب، 1989،ص43
3. ألقا إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية واللتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
4. الحسين عرفات تقي، التمويل الدولي، الطبعة 2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002.
5.
6. **السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975، ص ص17-18**.
7.
8. صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة 05، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص12.
9.
10. عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
11. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، دار الجامعة، الإسكندرية، .2013.
12. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص20.
13. محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص127.
14. محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1985، ص403.
15. نجيب رجب وضاح، التضخم والكساد، دار النفائس، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى،2010

ثانيا: الأطروحات والرسائل:

1- أطروحات الدكتوراه:

16. محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهاداة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015،

2- رسائل الماجيستير والماستر:

ا-رسائل الماجيستير:

17. رفيق نيزاري، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص53.
18. فارس الشلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج للتشغيل للفترة 2005-2009 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستار في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص18.

ب- رسائل الماستر:

19. جميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
20. خولة بوفسيوة، زهرة زقرور، دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق يحي جيجل، 2021..
21. خديجة حساين دواجي، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014، ص ص97-98.

22. روفية قالي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020-2021، ص50.

23. عطية عبد الحق بو يوسفي عبد الحق، **دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الإقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1996-**2017 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2019، ص31.

24. محمد مقبول، عبد الباسط بوخاري، أثر الإنفاق العام على كل من البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة تحليلية خلال 2000 إلى 2020، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022/2021.

ثالثا: المجلات:

1. إبراهيم محمد، حسين سندس بهجة جميل، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام عن متغيرات المربع السحري لكالدور في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDLً) للمدة 1991-2017، مجلة جامعة دهوك، المجلد 22، العدد 01، اقليم كردستان، العراق، 2019، ص337.

2. 2 . أنيسة عثماني، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي: تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة مابين 2001-2004، كلية.

3. 3. العالية مناد، عاشور مزريق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001-2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة الشلف، الجزائر،2020، ص212
4. 4. بن عدة محمد، لكحل محمد، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد، رؤية الجزائر، 2020-2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07 / العدد 01، 2022.
5. .5 . جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل سعي للإنضمام لمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر 03، 2012.
6. 6 .ميلود بوعبيد، أحمد بن البار، تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2022.

7. 7. رمضان السيد أحمد، وفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 2022، العدد 09، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، مصر، يناير 2020.
8. زكرياء مسعودي، تقييم أداء برنامج تالإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة الفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 06، جامعة الشهيد، حمه لخضر بالوادي، الجزائر ، جوان 2007، ص217.
9. شيبب عبد الرحيم، شكوري محمد، **مداخلة حول البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17و18 مارس 2018، القاهرة، مصر.
10. سنوسي علي، بن البارا حمد، **أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012** دراسة قياسية، مجلة الحقيقة، العدد،37 ، 2014.

11. شراف عقون وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019** ، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد(s)، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، الجزائر، ص200
12. علي اليوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية (1970-2009)، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة أدرار، الجزائر2009.
13. عبد العالي الكبان، مقدمة في علم المالية العامة في العراق، مطبعة وزارة المالية، العراق، 1977، ص148.
14. [1]-عبدالكريم صادق بركات، حامد عبد الحميد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1971، ص63
15. لخضر إبن أححمد الإستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة الممتدة ما بين 2001-2010، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد العشرين، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
16. محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية المالية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016، ص270.
17. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020.

رابعا: المحاضرات الجامعية:

18.زواخ زهير، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.

خامسا: الملتقيات:

19.أنيسة عثماني، لامية بوحصان، دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي: تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة مابين 2001-2004، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

20.شيبب عبد الرحيم، شكوري محمد، مداخلة حول البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17و18 مارس 2118، القاهرة، مصر.

21.عبد القادر لحسن، مداخلة حول سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2009، اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل 2010-2013، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

سادسا: التقارير والدوريات:

22.بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.

23.بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

24. بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

25.بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

26.صندوق النقد الدولي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، تقارير أفاق قطر، الجزائر، الإصدار الثالث عشر، أفريل 2021.

27.تقرير بنك الجزائر، حول الوضعية الاقتصادية للبلاد، الخبر 25 نوفمبر 2023.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

28.Indicateur de l'emploi et du chomage, data, albankaldowali,org.

29.Organisation internationale du travail, consulté le 06 féverier 2024.

30. **https://wwwbank-of-algeria.dz**

31.News.radio-algerie.dz le 11/12/2023 à 12 :44h

32.banque d'Algérie : rapport annuel l'année 2008, Annexe de tableaux statique ; P190

33. **https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor**

34. http: www.arab-ap.org/conf-0308/p04.pdf

35.**https://.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global du trezor.dz**

ثامنا : المراجع باللغة الأجنبية:

36.Jaques Percebois, **Economie des Finances publiques**, editeur colin France ,1991,P13 .

37. Lies Kerrar, Les causes de l'inflation ne sont pas conjoncturelles ; revue de presse ; Algérie 13 au 17 Janvier 2013.
38. J. BREMONO, A.GELEDAN, Dictionnaire economique et Sociale, edition hatier, France metropolitaine, janvier 1981 , P101.